



جامعة العقيد أحمد دراية

كلية العلوم الاقتصادية، التسيير وعلوم تجارية



قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي

دور الهندسة المالية في تطوير المصارف الإسلامية

دراسة حالة ماليزيا

تحت إشراف الدكتور:

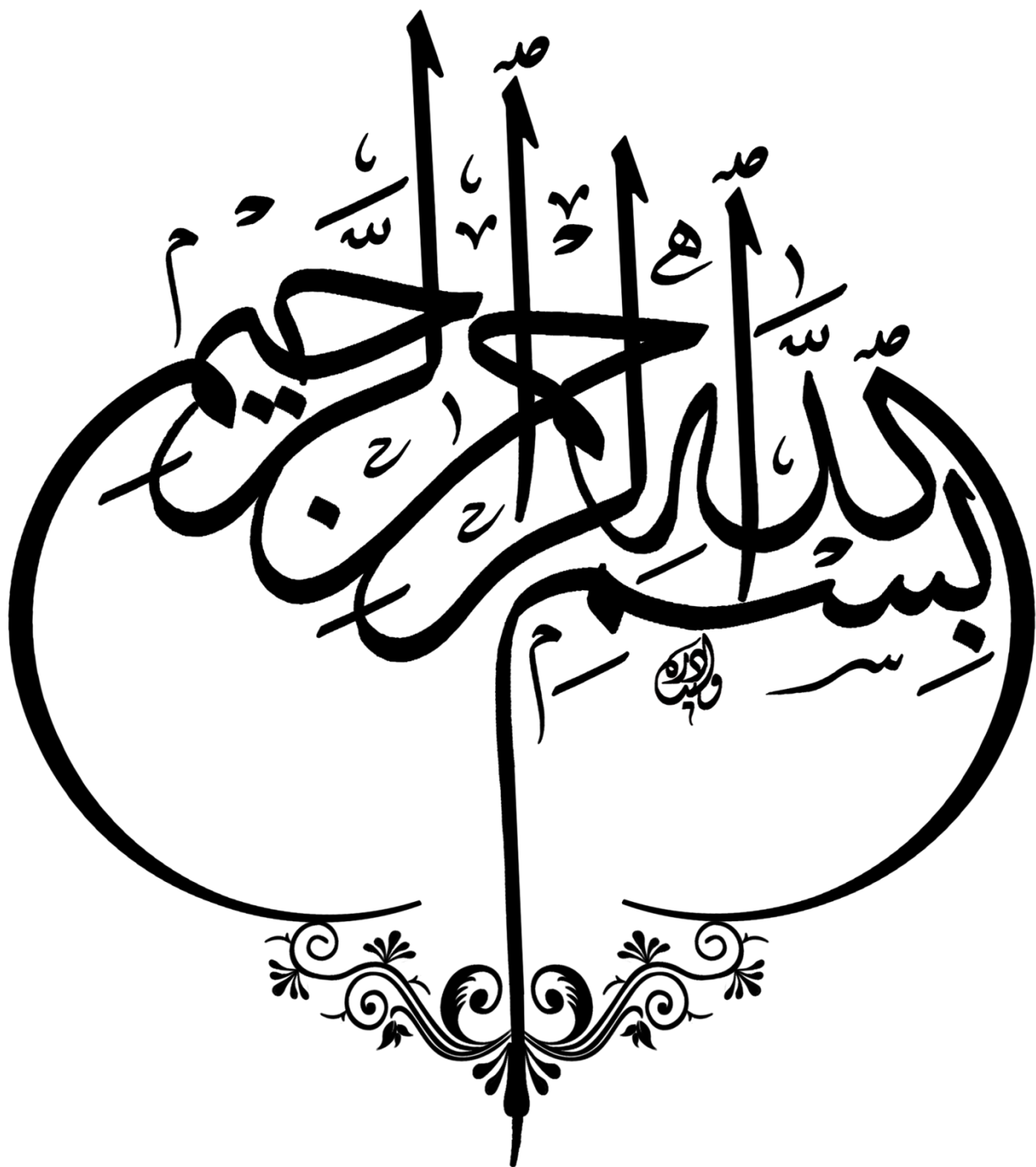
د.لحسين عبد القادر

إعداد الطالب:

بن با محمد الأمين

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
سيداعمر زينب	دكتور	رئيساً
لحسين عبد القادر	دكتور	مشرفاً
العشي وليد	دكتور	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2020/2019



إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب) أطال الله في عمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني ربط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيراً (أمي الغالية) طيب
الله مسعاها.

إلى إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب

، إلى جميع أساتذتي الكرام، ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

.....أهدي لكم بحث تخرجي

داعياً المولى عز وجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرات

فهرس المحتويات

	البيان
	البسمة
	الإهداء
	كلمة شكر وتقدير
	الفهرس
	قائمة الجداول والأشكال
أ، ب، ج ..	المقدمة
1	الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المصارف الإسلامية والهندسة المالية الإسلامية
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: : ماهية المصارف الإسلامية و أسس عملها
3	المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية وأسس عملها
3	الفرع الأول: تعريف المصارف الإسلامية
4	الفرع الثاني: أسس عمل المصارف الإسلامية
5	المطلب الثاني: عموميات حول المصارف الإسلامية
5	الفرع الأول: خصائص المصارف الإسلامية
6	الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية
8	الفرع الثالث: ضوابط عمل المصارف الإسلامية
10	المبحث الثاني: طبيعة الهندسة المالية الإسلامية
10	المطلب الأول: تعريف الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها
10	الفرع الأول: تعريف الهندسة المالية الإسلامية
10	الفرع الثاني: أهمية الهندسة المالية للمالية الإسلامية
11	المطلب الثاني: خصائص الهندسة المالية الإسلامية ومبادئها
11	الفرع الأول: خصائص الهندسة المالية الإسلامية
11	الفرع الثاني: مبادئ الهندسة المالية الإسلامية
12	المطلب الثالث: منتجات الهندسة المالية الإسلامية
12	الفرع الأول: المنتجات المستحدثة

15	الفرع الثاني : التصكيك الإسلامي
17	المبحث الثالث : الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة
17	المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة
20	المطلب الثاني : المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
20	الفرع الأول : من حيث المنهج
20	الفرع الثاني : من حيث المتغيرات
21	خلاصة الفصل الأول
22	الفصل الثاني: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية
23	تمهيد الفصل الثاني
24	المبحث الأول: تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا
24	المطلب الأول: نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا
27	المطلب الثاني: مكانة التمويل الإسلامي في النظام المالي الكلي الماليزي
30	المطلب الثالث: خصائص التجربة الماليزية
33	المبحث الثاني: تطور حجم إصدارات الصكوك في ماليزيا
33	المطلب الأول: تطور الصكوك الإسلامية المصدرة في السوق المالية في ماليزيا
34	المطلب الثاني: نسب إصدارات ماليزيا بين الصكوك والسندات
35	المطلب الثالث: نسب تنوع إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا
36	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الصكوك الإسلامية في النمو الاقتصادي الماليزي
36	المطلب الأول: تطور الصكوك الإسلامية المصدرة في السوق المالية في ماليزيا
37	المطلب الثاني: نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية من إجمالي السندات مقارنة بمعدل النمو
40	خلاصة الفصل الثاني
41	الخاتمة
44	قائمة المصادر والمراجع
48	الملخص

قائمة الجداول

والأشكال

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
28	تطور مجموع الأصول والودائع والقروض في المصارف الإسلامية الماليزية	1
33	تطور مجموع الأصول والودائع والقروض في المصارف الإسلامية الماليزية	2
34	نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية من إجمالي الصكوك وكذا إجمالي السندات وحجم السندات التقليدية	3
35	نسب تنوع إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا	4
36	تطور إجمالي الصكوك الإسلامية من إجمالي السندات في بورصة ماليزيا بالرغبت الماليزي	5
37	نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية من إجمالي السندات مقارنة بمعدل النمو خلال الفترة 2004 - 2018	6
الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
29	تطور مجموع الأصول في المصارف الإسلامية الماليزية للفترة 2008-2015	1
29	تطور مجموع الودائع في المصارف الإسلامية الماليزية للفترة 2008-2015	2
30	تطور مجموع القروض في المصارف الإسلامية الماليزية للفترة 2008 - 2015	3
37	تطور إجمالي الصكوك الإسلامية من إجمالي السندات في بورصة ماليزيا بالرغبت الماليزي	4

مقدمة

إن أبرز ما يميز الاقتصاديات المعاصرة التقلبات في الأسعار بما في ذلك أسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة وحتى أسعار الأسهم والسندات، هذه التقلبات أنتجت لنا تغيرات هيكلية على مستوى هذه السياسات الاقتصادية مثل استهداف استقرار أسعار الفائدة واستهداف نمو القاعدة النقدية، وكذلك وضع حواجز أمام تدفقات رأس المال والتطور الهائل في سرعة الاتصال والانتقال؛ وقد شكلت هذه التغيرات الكبيرة والغير متوقعة خطراً على مؤسسات الأعمال ما دفعها إلى التوجه نحو الابتكار المالي لإدارة المخاطر أو التحوط منها وهو ما اصطلح عليه بالهندسة المالية.

في خضم هذه الظروف زاد الاهتمام بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية نظراً لما تقدمه من استقرار بالمقارنة مع نظيرتها التقليدية في وقت الأزمات، ومع هذا الانتشار والتطور وجدت المؤسسات المالية الإسلامية نفسها تواجه جملة من التحديات على رأسها ابتكار منتجات مالية إسلامية منافسة لنظيرتها التقليدية؛ ومن هنا اتضحت حاجة المصارف الإسلامية إلى اعتماد الهندسة المالية لتحديد ما تستطيع تقديمه للمنتجات المالية الإسلامية وفق الضوابط الشرعية.

1. تحديد إشكالية البحث:

لعل أبرز ما كانت تحتاجه المصارف الإسلامية لتطفو على الساحة الاقتصادية هو الهندسة المالية فبتطورها جعلت علماء التمويل الإسلامي يعتمدونها في سعيهم للتخلص من الأوراق المالية الربوية واستبدالها بأخرى توافق الشريعة الإسلامية، وهو ما أعطى نتائج إيجابية في بعض الدول مثل إيران والسودان، وبسبب المستجدات المتنوعة والمخاطر والأزمات كان الفقهاء الإسلاميين أمام حتمية مواكبتها وإرضاء تطلعات المستثمرين دون الإخلال بالتعاليم الشرعية، للحفاظ على استمرارية الصناعة المالية الإسلامية؛ وانطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الهندسة المالية على المصارف الإسلامية؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية نذكرها كما يلي:

- ✓ ما هو مفهوم المصارف الإسلامية وما هي ضوابط عملها؟
- ✓ ما المقصود بالهندسة المالية وما هي مبادئها؟
- ✓ كيف تؤثر منتجات الصناعة المالية الإسلامية على الاقتصاد؟

✓ هل تتجح المصارف الإسلامية في منافسة المصارف التقليدية من خلال منتجات الهندسة الإسلامية؟

إنطلاقاً من التساؤلات السابقة فإن هذه الدراسة تقوم على اختبار الفرضيات التالية:

2. فرضيات البحث:

- المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية تسعى لتعظيم الربح وتجنب الخسارة تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.
- الهندسة المالية هي ابتكار للحلول والأدوات المالية بهدف تقليل التكاليف وإرضاء المستثمرين.
- تساهم الصناعة المالية الإسلامية بشكل كبير في الاقتصاد من حيث تقليل المخاطر وتقادي الأزمات.
- بإمكان المصارف الإسلامية منافسة المصارف التقليدية لما توفره من الأمن من الأزمات والمخاطر.

3. مبررات اختيار الموضوع:

وقع اختياري على هذا الموضوع بناءً على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية والتي يمكن سردا على النحو التالي:

- حداثة الموضوع وقلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من جانبه الفقهي والاقتصادي، على الرغم من وجود عديد الدراسات المشابهة إلا أن هذا الموضوع لم ينل القدر الكافي من الاهتمام.
- القاعدة الشعبية الكبيرة التي تفضل الالتزام العقائدي على حساب التعامل بالمعاملات الربوية.
- إبراز تميز وكفاءة صيغ وأساليب الاستثمار والتمويل الإسلامية.
- المساهمة في عملية التقارب بين الواقع الاقتصادي والدراسات الفقهية من أجل الاجتهاد في الابتكار والتطوير.
- ارتباط الموضوع بالاقتصاد النقدي والبنكي.

4. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث من خلال الضجة التي حدثت مؤخراً حول مصداقية منتجات الهندسة المالية والتي خلقت بلبلة لدى المستثمرين من حيث جوازها أو حرمتها شرعاً، ما اضطر المصارف الإسلامية إلى

إيجاد منتجات تحقق الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية، خاصة بعد ما اتجهت عدد الدول الغير إسلامية إلى اعتماد مبادئ النظام المالي الإسلامي، كما تتجلى أهمية الدراسة في إظهار الدور الذي يمكن أن تلعبه الهندسة المالية الإسلامية في دعم المؤسسات المالية الإسلامية وزيادة قدرتها التنافسية بحيث أن بقاءها واستمراريتها مرهون بمدى كفاءة منتجاتها وقدرتها على المنافسة والتحوط من المخاطر والتقليل من اثر الأزمات المستقبلية.

ومما يعطينا رؤية واضحة حول أهمية البحث هو الأصوات التي تنادي بإحلال النظام المالي الإسلامي محل الأنظمة التقليدية والتي لاقت ترحيباً معتبراً بسبب توالي الأزمات وانهايار عدد المؤسسات بسبب سياسة أسعار الفائدة.

5. أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكرها تالياً:

- توضيح أهمية ودور الصناعة الإسلامية في تطوير منتجات جديدة ودفع عجلة الاقتصاد.
- التعرف على الهندسة المالية ومحاولة الإلمام بالجوانب المالة والاقتصادية المرتبطة بمنتجات الهندسة المالية.
- إبراز الدور الذي تلعبه الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الخدمات المصرفية والاستثمارية في المصارف الإسلامية.
- محاولة تقييم المنتجات المالية الإسلامية وكفائتها الإستخداماتية في الاقتصاد.

6. حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في بنك ماليزيا المركزي، بينما الحدود الزمنية فتمثل في الفترة الممتدة بين 2004 إلى 2018.

7. المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري عند التعرض للمفاهيم المتعلقة للمصارف الإسلامية والهندسة المالية. أما في الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج التحليلي.

8. صعوبات البحث

هناك عدة صعوبات وعراقيل نذكر منها:
- صعوبة في إيجاد الإحصائيات المتعلقة ببنك ماليزيا.
جائحة كورونا التي حدت من القدرة على التواصل.



الفصل الأول: الأدبيات

النظرية حول المصارف

الإسلامية والهندسة المالية

الإسلامية

تمهيد الفصل الأول:

تعتبر المصارف الإسلامية أحد أهم المؤسسات المالية حيث تلعب دوراً اقتصادياً واجتماعياً متميزاً من خلال ممارستها الأعمال المصرفية والخدمات الاستثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتتميز عن غيرها من المصارف التقليدية بمبادئها وأسس عملها.

وقد أثبتت الصناعة المصرفية الإسلامية قدرتها وقوتها في الساحة الدولية من خلال منتجات الهندسة المالية التي استطاعت أن توفر أدوات تمويلية واستثمارية مختلفة تقوم على أساس أحكام الشريعة الإسلامية.

وسنحاول في هذا الفصل التعرف على المصارف الإسلامية من خلال التطرق لخصائصها وأهدافها وأسس عملها، كما سنتطرق إلى طبيعة الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها وكذا منتجاتها المالية الإسلامية، كما تطرقنا إلى مجموعة من الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية و أسس عملها

اعتمدت البنوك منذ نشأتها علي التعامل بالفوائد أخذاً وعطاءً ، لذا فكر عدد من علماء الاقتصاد والشريعة المسلمون أن لا يكون هناك حرمان من التنمية والاستثمار بسبب حرمة الفوائد (الربا) .

و باجتهادات الكثير من العلماء و المفكرين المسلمين ظهرت فكرة المصارف الإسلامية التي تقوم بدور الوسيط المالي دون اللجوء إلي الفوائد أخذاً وعطاءً وانطلاقاً من الآية الكريمة {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} البقرة 275 وبنيت فكرة البنوك الإسلامية علي مبدأ الغنم بالغرم والأخذ بمبدأ الخراج بالضمان وعلى مبدأ أن النقود لا تلد نقوداً وإنما تنمو بفعل استثمارها والمشاركة في تحمل المخاطر ربحاً وخسارة وأخيراً تقوم علي أن الربح وقاية لرأس المال.

المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية وأسس عملها

الفرع الأول: تعريف المصارف الإسلامية

المصرف الإسلامي هو: ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي

صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً.¹

وهو: مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المالية والمصرفية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس قيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكرامة للأمة الإسلامية.²

المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية، بهدف تحقيق الربح، لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية.³

¹ عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية ، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2007، ص:397.

² فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2004، ص: 17.

³ إبراهيم عبد الحلیم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط1، 2008، ص: 27.

المصرف الإسلامي مؤسسة مالية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.⁴

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية وفق الشريعة الإسلامية، تهدف إلى تحقيق الأرباح دون اعتماد مبدأ الفائدة في الأخذ والعطاء.

الفرع الثاني: أسس عمل المصارف الإسلامية

يقوم عمل المصارف الإسلامية على قاعدتين أساسيتين:

1. قاعدة الغنم بالغرم:

إن الحق في الحصول على النفع أو الكسب يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف⁵، ومعنى هذا أن على المستثمر أن يتحمل الخسائر إن وقعت تماماً كما يتحصل على الأرباح التي تكون غير مؤكدة الوقوع وغير معلومة المقدار.

2. قاعدة الخراج بالضمان:

ويقصد بها: أن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد⁶، وهذا إنما يعني أن من اشترى شيئاً له غلة، ثم اطلع منه على عيب فرده إلى بائعه بخيار العيب كانت غلته السابقة للمشتري، لأنه كان مالكا له وضامنا له، والضمان المقصود هو ضمان ملك وليس الضامن المحض، أي أن ضمان أصل المال يعطي الحق للضامن في الحصول على الأرباح المتولدة عنه، بما أنه تقع عليه تحمل تبعه الخسارة إن وقعت.

وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية تتبع منهج الاقتصاد الإسلامي بتعاليمه، فلا يمكن لها أن تعطي أو تحصل على أرباح دون تحمل جزء من المخاطر، ولا أن تضمن لنفسها أو لأحد عملائها جزءاً من العوائد، لأن ذلك مناف لطبيعة عملها ولأسس التي تقوم عليها.

⁴ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2008، ص:110.

⁵ علاء الدين زعتري، المصارف وماذا يجب أن يعرف عنها، دار غار حراء، دمشق، ط1، 2006، ص:47.

⁶ المرجع نفسه، ص:68.

وكمثال على ذلك فإن العميل الذي يحصل على قرض من المصرف الإسلامي يصبح ضامنا له باعتباره المالك الجديد لهذا المال، ويتوجب عليه رد مثله، وفي المقابل يستحق الأرباح التي يمكن أن تتولد عن استثمار هذا القرض، دون أن يكون للمصرف الحق بمطالبته بجزء من هذه الأرباح.⁷

المطلب الثاني: عموميات حول المصارف الإسلامية

الفرع الأول: خصائص المصارف الإسلامية

1. الابتعاد عن التعامل بالفائدة:

أول ما قامت عليه المصارف الإسلامية استبعاد التعامل بالفائدة لأنها تعتبر من قبيل الربا الذي أجمع العلماء على تحريمه لما له من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية، ولكن هذا لا يعني إلغاء هدفها في تحقيق الربح، إنما يكون ذلك عن طريق استثمار الأموال وفق مجموعة من الصيغ التمويلية التي تراعي أحكام الشرع الإسلامي.⁸

تخضع المصارف الإسلامية لرقابة هيئة شرعية تقوم بالتدقيق والمراجعة المستمرين للتأكد من سلامة كافة الأنشطة والمعاملات المالية التي تقوم بها لتحقيق أهدافها المسطرة.⁹ وما يميز هذه الرقابة أنها تكون قبل بداية أي نشاط مصرفي وتستمر حتى بعد الانتهاء منه، كما يتعين على المصارف الإسلامية الالتزام بجميع أحكام الشريعة الإسلامية والتقيّد بمبادئ الأخلاقية، فتقوم بالأنشطة الحلال وتتجنب تلك التي تلحق أضرارا بالمجتمع.¹⁰

2. تمييز العلاقة مع المودعين:

على غرار العلاقة القائمة على الدائنية والمديونية بالنسبة للمودعين هناك نموذجان للعلاقة التي تربط المصرف الإسلامي بمودعيه¹¹:

⁷ رفيق يونس المصري، بحوث في المصارف الإسلامية، دار المكتبي، دمشق، ط2، 2009، ص:183.

⁸ محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2001، ص: 92.

⁹ عبد الحميد محمود بعلي، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص: 5.

¹⁰ فارس مسدور، التمويل الإسلامي: من الفقه على التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص:

98.

¹¹ عبد الستار أبو غدة، المصرفية الإسلامية خصائصها وآلياتها وتطويرها، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، 2006، 6-8.

• **نموذج الوكالة:** يعتبر المصرف الإسلامي وكيلا عن المودع في إدارة أمواله المودعة لديه، ويكون ذلك في مقابل الحصول على أجرة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين مسبقا وبموجب عقد بينهما، وتستحق سواء تحقق ربح أم لا.

• **نموذج المضاربة:** يعتبر المصرف في هذه الحالة مضاربا بأموال المودعين، حيث يقوم باستثمار هذه الأموال وفق مجموعة من الصيغ والأساليب التي تراعي ضوابط المعاملات الإسلامية، ويستحق مقابل ذلك الجزء المتفق عليه من الأرباح المتولدة عن الاستثمار على أساس الشراكة.

3. تحقيق التكافل الاجتماعي:

من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية كتقديم القروض الحسنة وإنشاء صناديق لجمع الزكاة من أموال المساهمين والمقدمة من الأفراد والهيئات.¹²

4. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تسعى إلى ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية توافق الضوابط الشرعية وتساهم في تحريك عجلة الاقتصاد، مراعية في ذلك البعد الاجتماعي، من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع، فتكون بذلك قد حققت العائد المادي والاجتماعي على حد سواء.¹³

5. مصارف شاملة

المصارف الإسلامية تؤدي دور المصارف التجارية والاستثمارية ومصارف التنمية، وتتعامل في الأجل القصير والمتوسط والطويل، مراعية بذلك جميع القطاعات الاقتصادية و تلبية كذلك احتياجات العملاء من الخدمات.

الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية

تتمثل جملة الأهداف التي تسعى من خلالها المصارف الإسلامية لتحقيق تنميتها في:

أولا: الأهداف المتعلقة بالجانب المالي:

1. **استقطاب الودائع وتنميتها:** من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة، باعتبارها المصدر الأساسي للقيام بمختلف الأنشطة المالية ، وعلاقة المصرف الإسلامي بالمودعين تقوم على أساس المضاربة باعتبار المودع صاحب رأس المال والمصرف مضاربا به؛ لذلك يتم اقتسام الأرباح الناتجة حسب النسب المتفق عليها.

¹² محمود حسن صوان، مرجع سابق، ص:96.

¹³ فارس مسدور، مرجع سابق، ص: 99.

2. استثمار الأموال: تقوم المصارف الإسلامية باستثمار الودائع التي تتلقاها وفق مجموعة من الصيغ التمويلية والاستثمارية مع مراعاة مختلف الضوابط والمبادئ الإسلامية التي تحكم نشاطها الاستثماري.

3. تحقيق الأرباح: يهدف إلى ذلك من خلال قيامه بمختلف عمليات التوظيف والاستثمار إلى تحقيق الربح الذي يتم تقاسمه بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية وبحسب النسب المتفق عليها.

ثانيا: الأهداف المتعلقة بالمتعاملين

1. تقديم الخدمات المصرفية: يجب على المصارف الإسلامية تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها لجذب أكبر عدد من المتعاملين وذلك لأن البنوك التقليدية تعتبر منافسا شرسا لها في هذا المجال بسبب أسبقيتها وتجربتها الطويلة.

وتقدم المصارف الإسلامية كافة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية، فيما عدا تلك التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى خدمات تفرد بها، كالزكاة والقرض الحسن وباقي الخدمات التكافلية الاجتماعية.

2. توفير التمويل للمستثمرين: باعتبار المصارف الإسلامية جزء من المنظومة المصرفية يهدف إلى تحقيق الوساطة المالية في الاقتصاد فغنها ملزمة بتمويل أصحاب العجز من خلال أساليب تمويلية متنوعة تتوافق وضوابط المعاملات الإسلامية وتلبي احتياجات العملاء المختلفة.

3. توفير الأمان للمودعين: ذلك لأن المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون معها تكون أكبر مقارنة بالبنوك التقليدية التي تضمن لهم أصل الودائع وتمنحهم مبالغ إضافية على أساس سعر الفائدة، في حين أن المصارف الإسلامية تقوم على أساس تقاسم الربح والخسارة.¹⁴

ثالثا: الأهداف المتعلقة بتنمية المصرف

1. تنمية الموارد البشرية: تحتاج المصارف الإسلامية بالنظر لطبيعتها إلى عاملين تتوفر فيهم الكفاءة الفنية والشرعية، وتعمل من أجل توفير موارد بشرية قادرة على جذب المودعين وفهم العلاقة التي

¹⁴ حمزة شودار، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2006، ص: 83.

تربطهم بالمصرف الإسلامي و توفير كذلك نوعية من العمال قادرة على البحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة، ودراسة جدواها وتقييمها وتنفيذها ومتابعتها في إطار الضوابط الشرعية.¹⁵

2. تحقيق معدل نمو ملائم لضمان لقاءها واستمرارية عملها في سوق مصرفية تتميز بحدة المنافسة.

3. الانتشار جغرافيا واجتماعيا لاستقطاب الأموال وتوظيفها في مختلف المجالات الاقتصادية.

رابعاً: أهداف أخرى غير اقتصادية:

نوجزها فيما يلي:¹⁶

• تطبيق الأحكام الشرعية في المعاملات الشائعة ولاسيما المعاملات المصرفية في النقود و السلع التي تتجنب الربا أخذاً و عطاء.

• تنمية الاقتصاد والمجتمع عن طريق الخدمات وأعمال الاستثمار المشروع والفعلي وتشجيع الادخار، وتوفير التمويل للمشاريع الإسلامية بعائد ربح عادل وكذا العناية بأحوال المعسرين والمحتاجين بواسطة الزكاة. ما يساعد على تقليص التفاوت بين الطبقات.

• إقامة نظام اقتصادي عادل وشامل، فالمصارف الإسلامية تتميز عن نظيرتها التقليدية بأنها تقوم على مبدأ العدالة في توزيع الأرباح، والتمويل في تعميم الخير والنفعة.

الفرع الثالث: ضوابط عمل المصارف الإسلامية

أولاً: الضوابط الشرعية

(أ) منع الربا

1. مفهوم الربا وعلاقته بالفائدة: الربا لغة: من الفعل ربا، يقال ربا الشيء يربو ربوا ورباء بمعنى

زاد ونما¹⁷. والربا في الاصطلاح هو "زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال بمال". أو هو "الزيادة

على أصل المال من غير تباع".¹⁸

2. أنواع الربا: الربا نوعان ربا ببيع و ربا ديون

¹⁵ عبد الحليم غربي، الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مجلة الباحث، العدد 6 ، 2008، ص:50.

¹⁶ وهبة الرحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، 2002، ص:521/517.

¹⁷ العلامة ابن منظور، لسان العرب المحيط، ج2، دار الجيل، بيروت، 1988، ص: 1116.

¹⁸ أميرة عبد اللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص:190.

يطلق ربا الديون على الزيادة المشروطة التي يتقاضاها صاحب المال من المدين على رأس المال نظير أجل معلوم يتفقان على تحديده، ويطلق عليه أيضاً ربا النسيئة وتحريمه ظاهر في القرآن والسنة ولا اختلاف بين الفقهاء في شأنه.

أما ربا البيوع فهو الذي يكون في الأصناف الستة التي جاءت في الحديث الشريف { عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كما شئتم، إذا كان يدا بيد". أخرجه مسلم.

إذا بيع الشيء بمثله مع الزيادة في أحدهما دون مقابل، فيسمى ربا الفضل، وأما إذا تم تبادل الشيء بمثله أو بغير مثله مع تأخير تسليم أحدهما فيسمى ربا النساء.¹⁹

3. الآثار الاقتصادية للربا: ينجر على التعامل بالربا آثار وانعكاسات اقتصادية، منها:

- حدوث تضخم في الاقتصاد؛ حيث أن زيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى زيادة التكاليف الإنتاجية، ومن ثم زيادة أسعار السلع والخدمات المنتجة، وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك.
- سوء توزيع الثروة؛ حيث أن تسهيلات الاقتراض تزداد مع زيادة قدرة المتعاملين والضمانات الممنوحة من قبلهم، وبالتالي تتاح لهم زيادة أرباحهم المحققة من استخدام تلك القروض فتكون أكبر من الفائدة التي يدفعونها.
- تعطيل الطاقات الإنتاجية؛ حيث تؤدي الربا إلى وجود شريحة من المجتمع لا تقوم بأي نشاطات اقتصادية، وتحصل على دخول مرتفعة نتيجة للفائدة التي تحصل عليها مقابل الإقراض.

(ب) منع الغرر

تعريف الغرر: الغرر لغة من الفعل غرر، يقال غرر بنفسه وماله تغيراً وتغيراً: عرضها للتهلكة من غير أن يعرف، والاسم غرر، والغرر هو الخطر.²⁰

الغرر هو صفة في المعاملة تجعل بعض أركانها مستورة العاقبة، أو هو ما تردد أثره بين الوجود والعدم، ويكون العقد عندها دائراً بين احتمال لربح والخسارة.

¹⁹ رفيق يونس المصري، النظام المصرفي الإسلامي، دار المكتبي، دمشق، ط2، 2009، ص:14/15.

²⁰ العلامة ابن منظور، لسان العرب المحيط، مرجع سابق، ص: 972.

المبحث الثاني: طبيعة الهندسة المالية الإسلامية

سنحاول في هذا المبحث التطرق وبإسهاب إلى تعريف الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها كمطلب أول كما سنتطرق إلى خصائص الهندسة المالية الإسلامية ومبادئها كمطلب ثاني، أما المطلب الثالث فسيتناول منتجات الهندسة المالية الذي يضم نوعين من المنتجات هي المنتجات المستحدثة والتصكيك الإسلامي.

المطلب الأول: تعريف الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها

الفرع الأول: تعريف الهندسة المالية الإسلامية

قبل تعريف الهندسة المالية الإسلامية سوف نتطرق لماهية الهندسة المالية بشكل عام: حيث تعرف على أنها عملية خلق أدوات وخدمات جديدة من قبل مؤسسات الصناعة المالية، وذلك من أجل تلبية مختلف احتياجات العملاء والمستثمرين للدخول في مختلف العمليات. كما عرفت انها عملية تصميم وتطوير وتنفيذ آليات وأدوات مبتكرة ، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل.²¹

أو هي مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار أحكام الشرع الحنيف.²²

من خلال مقارنة مفهوم الهندسة المالية الإسلامية مع مختلف التعريفات المتعلقة بالهندسة المالية التقليدية نجدها متطابقة من حيث الكفاءة الاقتصادية، غير أنه أضيف لها عنصر جديد لإعطائها المفهوم الصحيح والكامل للهندسة المالية الإسلامية ألا وهو التوافق مع الشريعة الإسلامية لتحقيق المصادقية الشرعية.

الفرع الثاني: أهمية الهندسة المالية للمالية الإسلامية

تكمن أهمية الهندسة المالية للمالية الإسلامية في:²³

- ابتكار منتجات مالية إسلامية جديدة لاستقطاب الأموال، وبالتالي زيادة قدرة المؤسسة التمويلية، خصوصا إذا تأكد أصحاب المعاملات المالية من خلوها مما قد يخالف الشريعة الإسلامية؛

²¹ سامي بن ابراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 2007، ص103.

²² فتح الرحمان علي محمد صالح، أدوات السوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية، مجلة المصرفي، العدد26، 2002.

²³ إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص:112.113.

- توزيع المخاطر عن طريق صناديق الاستثمار باعتبارها واحدة من بين الأدوات التي تساهم في توزيع المخاطر المالية بسبب تنوع أشكالها وآجال استحقاقها، وبالتالي تحقيق رغبات مختلف المستثمرين؛
- القيام بالأبحاث والتنبؤات السوقية والإفصاح الدوري لدعم شفافية السوق ومعرفة حاجات المستثمرين، وإمداد الجهات المعنية بالبيانات المطلوبة، وبالتالي تنشيط المناخ الاستثماري؛
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- مواكبة التطورات الحاصلة في العلوم المالية من خلال البحث والتطوير؛
- رفع الحرج والمشقة عن المتعاملين المسلمين عن طريق التكيف الفقهي للعقود الموجودة أو تطويرها أو استحداثها.

المطلب الثاني: خصائص الهندسة المالية الإسلامية ومبادئها

الفرع الأول: خصائص الهندسة المالية الإسلامية

للهندسة المالية الإسلامية ثلاث خصائص ندرجها فيما يلي:²⁴

- (1) **المصادقية الشرعية:** يقصد بها توافق منتجات الهندسة المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية مع تجنب الخلافات الفقهية حول المنتج، وهذا يعني وهذا يعني أنه من الواجب الوصول إلى أكبر قدر ممكن من المنتجات التي تخلو من الجدل الفقهي وتحترم ضوابط المعاملات في الاقتصاد الإسلامي.
- (2) **الكفاءة الاقتصادية:** المقصود منها هو تلبية احتياجات العملاء بأقل تكلفة ممكنة، وحتى تحقق منتجات المصرف الإسلامي هذه الكفاءة الاقتصادية يتوجب على المهندس المالي دراسة الاحتياجات التمويلية والاستثمارية بدقة، وهو ما من شأنه أن يربط بين الاحتياج الحقيقي والتمويل النقدي- لحل المشاكل التمويلية وتلبية مختلف الرغبات.

- (3) **الابتكار الحقيقي بدل التقليد:** حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، فيما يتعلق بالمخاطر والتسعير، وهو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين وليس مجرد عقود صورية وهمية.²⁵

الفرع الثاني: مبادئ الهندسة المالية الإسلامية

قامت الهندسة المالية الإسلامية في الأساس على أربعة مبادئ هي:²⁶

²⁴ سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، السعودية، 2004، ص: 16/15.

²⁵ علي موسى حنان، محمد الأمين خنيوة، منتجات الهندسة المالية الإسلامية (الواقع والتحديات)، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية، 24/23 فيفري 2011، ص: 04.

²⁶ سامي بن ابراهيم سويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 2007، ص: 110-120.

- 1. مبدأ التوازن:** يقتضي هذا المبدأ تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية التمويلية والاستثمارية، وتعتبر الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الإسلامي حيث أنه اقتصاد يحقق التوازن بين النشاط الربحي الذي تعتمده الفلسفة الرأسمالية، والنشاط غير الربحي الذي تعتمده الفلسفة الاشتراكية.
- 2. مبدأ التكامل:** يقوم التمويل الإسلامي على أساس ارتباطه بالإنتاج الحقيقي، حيث ان النقود يجب أن تنتقل إلى سلعة أو منفعة، ثم تنتقل هاتين إلى نقود وهكذا.
- وبالتالي فإن هذا المبدأ يقوم على ضرورة وجود تكامل بين الاقتصاد النقدي والعيني، وهذا يقتضي أن تقوم المنتجات المالية الإسلامية على توسيط السلع وحدث تبادل حقيقي، وليس مجرد مبادلة نقد بنقد المنافي لمبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى توليد قيمة مضافة وثروة حقيقية في المجتمع.
- 3. مبدأ الحل:** ينص هذا المبدأ على أن الأصل في المعاملات الحلّ والمشروعية، إلا إذا خالفت نصاً شرعياً، ويقتضي بان دراسة أصول المحرمات في المعاملات المالية هو الأهم، بما أن دائرة الحرام تتميز بضيقها عكس دائرة الحلال.
- 4. مبدأ المناسبة:** يقتضي تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث يكون ملائماً للنتيجة المطلوبة من المعاملة.

المطلب الثالث: منتجات الهندسة المالية الإسلامية

تنقسم منتجات الهندسة المالية الإسلامية إلى منتجات مستحدثة والتصكيك الإسلامي.

الفرع الأول: المنتجات المستحدثة

أولاً: منتجات تمويلية:

(1) التوريق المصرفي: ويعرف بأنه: تملك أصول بالثمن مؤجل ثم بيعها بالثمن حالاً لغير الذي اشترت منه، والتوريق نسبة للورق، وسمي بذلك لأن المشتري لا يقصد السلعة إنما يقصد الورق وهو الفضة، أي أنه يريد النقود لا السلعة.²⁷

يتضح من هذا التعريف أن التوريق آلية تمويلية يتمكن عن طريقها الزبون من شراء سلعة بثمن مؤجل، ثم يقوم ببيعها بثمن حال إلى طرف آخر غير الذي اشترت منه بغرض الحصول على التمويل،

²⁷ سامر مظهر قنطججي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار شعاع، سوريا، 2010، ص 259.

وتختلف هذه العملية عن بيع العينة الذي يقوم فيه مشتري السلعة ببيعها للبائع نفسه الذي اشترى منه، وهو من البيوع غير الجائزة.²⁸

(2) الإجارة الموصوفة في الذمة: وهي عقد يلتزم بموجبه المؤجر بتقديم منفعة موصوفة بشكل لا يدع مجالاً للنزاع، سواء كانت منفعة عين كإيجار سيارة أو منفعة عمل، ولا يشترط فيها أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة عند العقد بل تضاف للمستقبل ليكون قادر على تملكها للتنفيذ.

(3) شهادات الإيداع القابلة للتداول: وهي أوراق مالية قابلة للتداول، تصدر من قبل المصارف في مقابل الودائع الاستثمارية المودعة لديها، وتقوم على أساس المضاربة باعتبار حاملها رب المال و المصرف مضاربا بها، وتعطي لحق لحاملها في الحصول على الربح قبل تاريخ استحقاق الورقة المالية وبالنسب المتفق عليها كما يمكن له بيعها للحصول على السيولة التي يحتاجها خلال مدة استحقاقها.

ثانياً: المنتجات المالية المشتقة

تعد المشتقات في حقيقتها التزامات مالية بمقدار الفرق ولا تختلف في جوهرها عن الديون، فكلاهما التزامات مالية يجب الوفاء بها عند نهاية العقد نقداً دون وجود ملكية للسلع والخدمات.

1) الخيارات في إطار بيع العربون وخيار الشرط

قد تم تكييف عقود الخيارات في الشريعة الإسلامية وفق ما يلي:

(أ) خيار شرط: حيث يدخل الشخص في العقد اللازم في البيع أو الإجارة أو الاستصناع ويشترط لنفسه حق الفسخ بإرادته المنفردة خلال مدة معلومة؛ وهو ما يتيح الفرصة للتحوط في الحصول على سلعة يؤمل الربح منها وله الحق في عرض محل الخيار لطرف آخر خلال مدة العقد دون أن يكون هناك اقتران بالربح لأن ذلك يسقط الخيار.

(ب) بيع عربون: يعتبر العربون جزءاً من ثمن السلعة، يدفعه المشتري للبائع تعويضاً عن حبسه لسلعته، ويدخل ضمن الثمن المنفق عليه في العقد في حالة التنفيذ، ويكون حقا للبائع إذا تنازل المشتري عن حقه في التنفيذ.²⁹

يقوم بيع العربون والخيار على دفع المشتري لمبلغ من المال مقابل الحق في شراء أصل مالي معين بثمن محدد خلال فترة معينة، على أن يتم تملك الأصل في حالة إتمام العقد أو خسارة المبلغ المقدم في حالة

²⁸ المرجع نفسه، ص 260.

²⁹ القرار رقم 72 الصادر عن مجلس الفقه الإسلامي، المؤتمر الثامن ببروناي حول بيع العربون، 27/21، جوان، 1993.

العكس، إلا أنهما يختلفان في أن بيع العربون يستخدم من أجل الاستفادة من الأصل في حد ذاته والانتفاع به أما الخيار فللاستفادة من فروق الأسعار.³⁰

(2) المستقبليات في إطار عقد الاستصناع

نظراً لاتفاق الفقهاء على عدم جواز التعامل بالمستقبليات لسبب سيتم ذكرها لاحقاً، تم تكييفها على أساس عقد الاستصناع الذي يمكن أن يتأخر فيه تسليم الثمن والمبيع في مجلس العقد،³¹ بشرط أن تكون السلعة موصوفة وصفاً دقيقاً كما ونوعاً على أن يتم التسليم في زمن معلوم وبكيفية معلومة.

وتتمثل أسباب عدم جواز التعامل بالمستقبليات فيما يلي:

- تأجيل الثمن والمثل من بيع الدين بالدين المجمع على تحريمه.
- تشتمل المستقبليات على الربا المحرم.
- تنتهي هذه العقود بالتسويات النقدية، ويعتبر من القمار الظاهر.

(3) العقود الآجلة في إطار عقد السلم

كيفية العقود الآجلة على أساس عقد السلم الذي يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع بثمن يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفاً مضبوطاً إلى أجل معلوم، على أن لا يكون كلا البديلين مؤجلين.³²

ثالثاً: المنتجات المالية المركبة

(1) بيع المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة

من خلال هذا النموذج يقوم المصرف الإسلامي بتقليل التكاليف الإجرائية المتعلقة ببيع المرابحة التقليدي، ويكون مكملاً لعمل التجار و ليس منافساً لهم، كما أنه يبتعد عن الشبهات الشرعية.

وتكون العملية من خلال هندسة بيع المرابحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة كما يلي:

- يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكون بالتنقيط بفتح حساب لدى المصرف الإسلامي كحصته في حساب المشاركة، ويقوم المصرف كذلك بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كحصة المصرف في حساب المشارك.

³⁰ سامي بن إبراهيم السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2011، ص 92.

³¹ القرار رقم 65 الصادر عن مجلس الفقه الإسلامي، المؤتمر السابع بجدة حول عقد الاستصناع، 14/9، ماي، 1992.

³² كمال توفيق حطاب، نحو سوق مالية إسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص 26.

– يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالأمر الفني لبضاعته، ويتولى المصرف متابعة الأقساط ولتسديد وكافة الأمور المالية.

– الأرباح التي يجنيها هذا الحساب توزع بين التاجر والمصرف بالاتفاق.

(2) المغارسة المشتركة

تقوم فكرة المغارسة المشتركة على تملك المصرف الإسلامي للأراضي الصالحة للزراعة، على أن يتفق مع أصحاب الخبرة في المجال الزراعي وغرس الأشجار المثمرة، ويتم الاتفاق على غرسها مع تملك الخبراء جزءاً من الأرض وحصولهم على جزء من المحصول.

(3) المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة

تقوم على تملك المصرف الإسلامي لأرض صالحة للزراعة، حيث يقوم ببيع جزء منها بسعر رمزي للخبراء الزراعيين على أن يقرن هذا البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الباقي من الأرض ويكون الأجر جزءاً من الشجر والثمر.

(4) صكوك الإجارة الموصوفة في الذمة: تعتبر جمع بين الصك كأداة مالية وعقد الإجارة وعقد السلم، وآليتها أن تكون هناك خدمة موصوفة في الذمة بشكل لا يدع مجالاً للخلاف، ويتم تحديد وقت ومدة العقد والشروط الواجب توفرها ولحامل هذا الصك الحق في الحصول على الخدمة الموصوفة في المدة المتفق عليها مقابل ما يدفعه الآن من ثمن.

الفرع الثاني: التصكيك الإسلامي

(1) تعريف التصكيك الإسلامي: هو عملية تقسيم ملكية أعيان مؤجرة أو منافعها، أو موجودات المشروعات القائمة، أو رأس مال المضاربة والمشاركة أو الوكالة في الاستثمار، أو ثمن شراء بضاعة المرابحة أو السلم أو الأعيان المصنعة و تكلفة تصنيعها، أو نفقات زراعة الأرض أو تحصيلها، إلى أجزاء يمثل كل منها صك أو سند أو ورقة مالية، وذلك قصد عرضها للبيع.³³

(2) أنواع الصكوك الإسلامية

أ) الصكوك القائمة على عقود الشراكة: وتنقسم إلى:

• صكوك المضاربة: عبارة عن عقد يتم بموجبه تقديم مال من رب المال ليتاجر فيه الطرف الآخر ويمكن أن يتم عقد المضاربة بين أكثر من شخصين.

³³ حامد حسين، صكوك الاستثمار، هيئة المحاسبة والمراجعة والمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2003، ص 5/4.

- **صكوك المشاركة:** وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تمويل نشاط على أساس المشاركة، ويصبح المشروع ملكا لحامل الصكوك، وتختلف صكوك المشاركة عن صكوك المضاربة أن كل طرف يشارك بالمال والخدمة.
- **صكوك المزارعة:** هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها لتمويل مشروع للمزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول.
- (ب) **الصكوك القائمة على عقود البيع:** ويدخل ضمن هذا النوع من الصكوك:
 - **صكوك السلم:** تمثل ملكية شائعة في رأس مال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع، ولا يمكن تداول صكوك السلم إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع.³⁴
 - **صكوك الاستصناع:** وثائق تمثل حصة معينة في رأس المال المكتتب فيه والذي يستعمل في تصنيع سلعة معينة والتي تصبح ملكا لحامل الصك.
 - **صكوك المرابحة:** وثائق تمثل حصة معينة في رأس المال المكتتب فيه، والذي يستعمل في شراء سلعة معينة والتي تصبح ملكا لحامل الصك.
- (ج) **الصكوك القائمة على الإجارة:** وتنقسم إلى:
 - **صكوك ملكية المنافع:** وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجود بغرض إجارة منافعها، واستيفاء أجرتها من حصيلة الاكتتاب، وتصبح مملوكة لحامل الصك.
 - **صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة:** وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة موجودة (مستأجر) بغرض إعادة تأجيرها واستيفاء أجرتها وتصبح مملوكة لحماة الصكوك.
 - **صكوك ملكية الخدمات من طرف معين:** وثائق متساوية القيمة تصدر بغرض تقديم الخدمة من طرف معين واستيفاء الأجرة من الاكتتاب فيها، وتصبح هذه الخدمات مملوكة لحامل الصك.

³⁴ كمال توفيق خطاب، مرجع سابق، ص15.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

❖ الدراسة الأولى: دراسة أحمد، 1996 بعنوان: تجربة الأوراق المالية الإسلامية وأوضاعها في

الأسواق المالية للبلدان الإسلامية وتقدير الحاجة لسوق إسلامية ثانوية.

تناولت هذه الدراسة التمحيص في نشاط الأوراق المالية الموجودة وفرص تنمية هذا النشاط داخل الأطر التنظيمية القائمة والمحددات الاقتصادية الراهنة في البلدان الإسلامية ومدى الحاجة لسوق ثانوية إسلامية لأوراق مالية وشروط قيامها في الواقع العملي، واستعرضت أنواع الأوراق المالية الإسلامية المتداولة

❖ الدراسة الثانية: سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته

دراسة جعفر و سحاسورياني، سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته، جامعة اليرموك، 2006.

تعرضت هذه الدراسة لإمكانيات سوق رأس المال الإسلامي في الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا وتطوير الأدوات المالية الإسلامية، كما تحدثت هذه الدراسة عن هيئة الأوراق المالية الماليزية لاسيما اللجنة الاستشارية الشرعية لهيئة الأوراق المالية ودورها في تطوير سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، وركزت الدراسة على الأدوات المالية الإسلامية في سوق رأس المال الماليزي، ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وناقشت الدراسة تأسيس وحدة لسوق رأس المال الإسلامي في هيئة الأوراق المالية الماليزية، ودورها في تنفيذ الدراسة المنظمة نحو الأدوات المالية الإسلامية، ودورها في تطوير النظام المالي الإسلامي في ماليزيا، وتطرقت الدراسة إلى بيان الدور الرقابي الشرعي في معاملات السوق، كما حاولت إبراز محاور الاختلاف بين السوق التقليدي وسوق رأس المال الإسلامي.

❖ الدراسة الثالثة: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية

أمال لعمش، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.

الإشكالية: ما هو دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية؟

أهداف البحث:

- التعرف على الصناعة المصرفية في جانبها المؤسسي والتحديات التي تواجهها على مستوى الهندسة المالية الإسلامية.

- التعرف على الضوابط والأسس التي تقوم عليها الصناعة المصرفية الإسلامية.

- التعرف على الهندسة المالية والأسس التي تقوم عليها، والإلمام بمختلف الجوانب المالية المرتبطة بمنتجاتها.

- إبراز الدور الذي تلعبه الهندسة المالية في تطوير الخدمات المصرفية والاستثمارية.

نتائج الدراسة:

- يقوم عمل المصارف الإسلامية على قاعدتي الغنم بالغرم والخراج بالضمان.

- تتفرد المصارف الإسلامية بمجموعة متميزة من منتجات التمويل والاستثمار التي تميز جانب الاستخدامات في الميزانية.

- تكمن أهمية الهندسة المالية في توفير منتجات قادرة على تجنب الآثار السلبية للمخاطر التي تواجه عمل المصارف.

- أغلب المنتجات المالية الإسلامية تقوم على محاكاة منتجات وليدة للبيئة التقليدية.

❖ الدراسة الرابعة: منتجات الهندسة المالية ودورها في تطوير عمل المصارف الإسلامية

بوديعة صبيحة خديجة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة المسيلة، 2015.

الإشكالية: ما هو دور منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تطوير المصارف الإسلامية؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على الصناعة المصرفية الإسلامية والتحديات التي تواجهها.

- التعرف على الضوابط والأسس التي تقوم عليها الصناعة المصرفية الإسلامية.

- إبراز الدور الذي تلعبه الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الخدمات المصرفية والاستثمارية.

نتائج الدراسة:

- تختلف المصارف الإسلامية عن التقليدية في نظام عملها الذي يخضع لمبادئ المعاملات الإسلامية.

- تحقق صكوك الإجارة المصدرة من قبل المصرف المصدقية الشرعية.

- يعتبر التوريق المصرفي آلية فعالة في توظيف السيولة الفائضة بمصرف إسلام ماليًا.

❖ **الدراسة الخامسة: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية. دراسة حالة ماليزيا والسودان.**

❖ **ساسة جدي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.**

الإشكالية: ما هو دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في كل من ماليزيا والسودان؟

أهداف البحث:

- التعرف على الهندسة المالية و الأسس التي تقوم عليها.
- الإلمام بمختلف الجوانب المالية والاقتصادية المرتبطة بمنتجات الصناعة المالية الإسلامية.
- التعرف على المنتجات والأدوات المالية المبتكرة من قبل الهندسة المالية.
- توضيح أهمية ودور الصناعة المالية الإسلامية في تطوير منتجات جديدة.
- بيان مدى قدرة الصناعة المالية الإسلامية على مواجهة الأزمات المالية مقارنة بنظيرتها التقليدية.
- التعرف على أهم المخاطر المحيطة بالصناعة المصرفية الإسلامية.
- تقديم اقتراحات لتطوير الصناعة المالية الإسلامية.

نتائج الدراسة:

- تمكنت الصناعة المالية الإسلامية من تخطي مرحلة الانطلاق بنجاح لكنها تواجه مجموعة من التحديات.

- الصناعة المالية الإسلامية تتبنى أيضا مفهوم الهندسة المالية وفق المنظور الإسلامي.
- الصناعة المالية الإسلامية أصبحت عنصرا قابلا للتطور ومنافسا للنظام الرأسمالي.
- الصكوك الإسلامية تعمل على تحريك الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات الحقيقية.

❖ **الدراسة السادسة: دور الهندسة المالية في تطوير منتجات المصارف الإسلامية_ دراسة عينة منتجات مالية إسلامية مبتكرة لبعض المؤسسات المالية الإسلامية**

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي(ل.م.د) تخصص تمويل مصرفي.

الإشكالية: ما مدى مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على مختلف المنتجات والأدوات المالية المبتكرة من قبل الهندسة المالية الإسلامية.
- توضيح أهمية و دور صناعة الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية.
- بيان مدى قدرة الهندسة المالية الإسلامية على مواجهة الأزمات المالية.
- التعرف على أهم المخاطر المحيطة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية.

نتائج الدراسة:

- غياب القدر الكافي من المهندسين الماليين أهم عائق يواجه المؤسسات المالية الإسلامية.
- أهم ميزة تتميز بها الهندسة المالية الإسلامية هي أنها تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة.
- استطاعت الهندسة المالية ابتكار عدة منتجات مالية إسلامية المطبقة أو القابلة للتطبيق.
- تختلف الهندسة المالية عن نظيرتها التقليدية في التزامها بالضوابط الشرعية.

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بعد عرض الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها وتم إدراج 4 دراسات منها، سنتطرق لأوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والتي تكمن في الفروع التالية :

الفرع الأول: من حيث المنهج

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي والمنهج التحليلي و حيث كانت هذه الدراسة مماثلة لبعض الدراسات التي تناولت هذه المناهج كما تم اعتماد الصكوك الإسلامية في الدراسات السابقة كمتغير وحيد باعتبارها أهم منتجات الهندسة المالية الإسلامية تعاملًا في السوق بينما اعتمدت بعض الدراسات الأخرى على متغيرات أخرى.

الفرع الثاني: من حيث المتغيرات

اشتملت الدراسة الحالية على متغير واحد وهو منتجات الهندسة المالية الإسلامية متمثلة في نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية من إجمالي الصكوك، وهو ما لم تعتمد الدراسات السابقة حيث اختلفت في المتغير المستقل وبعضها اعتمد متغيرين.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة أنها طبقت على ماليزيا خلال الفترة بين 2003 و

2018.

خلاصة الفصل الأول

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تُحکم المبادئ الإسلامية باعتبارها المصارف التي استطاعت تكييف العقود المالية من جانبها الفقهي البحت وتحويلها إلى عقود مالية معاصرة تلبي مختلف الاحتياجات المالية للمتعاملين؛ كما استطاعت أن تحقق ذلك من خلال استحداث جملة من المنتجات المالية، إذ عملت على توفيرها ضمن إطار يجمع بين المصادقية الشرعية والمتطلبات المصرفية مع توفير أعلى نسب الكفاءة الاقتصادية.

ومن خلال الدور الفعال للهندسة المالية في المصارف الإسلامية يأتي هذا الفصل ليبرز مفهوم الهندسة المالية الإسلامية ومدى إسهامها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال التعرض للنقاط التالية:

- التعرف على المصارف الإسلامية.
 - التعرف على الهندسة المالية وكذا أهدافها.
 - التطرق إلى منتجات الهندسة المالية ودورها تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.
- التطرق إلى بعض الدراسات السابقة وإجراء مقارنة فيما بينها.

الفصل الثاني: دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية

تمهيد:

مع توسع نشاط المصارف الإسلامية في ماليزيا وتفاعلها داخل الاقتصاد المحلي والعالمى مما يجرنا إلى الحديث عن توفير منتجات مالية إسلامية تستجيب للمتطلبات الاقتصادية والشرعية يتم التعامل بها على مستوى المصارف الإسلامية التي تنتجها ترخص إصدارها وتصنفها من أجل النهوض بالسوق المالى الإسلامى؛ وقد ساهمت الأهمية التي اكتسبتها الصكوك الإسلامية في إلقاء الضوء على الهندسة المالية الإسلامية باعتبار أن هذه الأخيرة لم تلقى الاهتمام المطلوب لترقى لمستوى التطلعات وتنافس الهندسة المالية التقليدية، وعليه كان تركيزنا في هذا الفصل على محاولة إظهار إسهام الصكوك المالية الإسلامية من إجمالي الصكوك على معدلات النمو في ماليزيا كمجتمع إحصائي باعتبار أن الصكوك الإسلامية تحوز على حصة الأسد من إجمالي المعاملات الإسلامية.

المبحث الأول: تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا ومكانتها داخل النظام المالي الماليزي.

المطلب الأول: نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا

إجتمعت العديد من العوامل التي دفعت بالحكومة الماليزية إلى العمل على تبني النظام المالي الإسلامي ولعل من أهم تلك العوامل كان الإضطرابات العرقية في أواخر ستينات القرن الماضي من طرف الملايين من المسلمين احتجاجا على الهيمنة الصينية على القطاع التجاري والتفاوت في الدخل والثروة رغم أن المسلمين يشكلون غالبية سكان البلاد³⁵، ولأقت هذه التجربة منذ بدايتها دعما حكوميا كبيرا في كل جوانبها جعلها من أنجح التجارب التي زاوجت بين النظامين الإسلامي والتقليدي، ونحاول من خلال هذا المطلب التعرف على المراحل التي مرت بها الصيرفة الإسلامية في ماليزيا وواقعها الحالي في النظام المالي للبلاد.

بدأ الحديث عن المصارف عن المصارف الإسلامية في ماليزيا في أواخر عام 1963 عندما بدأ مسلمو ماليزيا يهتمون بألية تقوم بادخار المال لتمكينهم من أداء فريضة الحج حيث قاموا بتأسيس منظمة إسمها تابونغ حجي (tabong haji) التي تأسست في نوفمبر من عام 1962، وبدأ العمل في عام 1963.³⁶ وتعود فكرة إنشاء الصندوق إلى الاقتصادي "ungko aziz" حينما دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على ادخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية ولا تدخل فيها الفوائد الربوية التي يتم الحصول عليها من البنوك التقليدية³⁷.

³⁵ لمزيد من التفاصيل انظر:

Angelo M. Venardos, Islamic banking and finance in South-east Asia : Its development and future, World Scientific Publishing, Singapore, 2005, p:156.

³⁶ Wan Sulaiman Bin Wan Yusoff Alfattani, Malaysian experiences on the development of islamic economics, banking and finance, Seventh International Conference on Islamic Economics, Center of Islamic Economics Research, King Abdulaziz University, Jeddah, KSA, 2008, p: 406.

³⁷ داتو حنيفة أحمد، تنظيم وإدارة هيئة إدارة صندوق الحج وشؤون الحجيج بماليزيا، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ط2، جدة 2002، ص: 12.

بعد نجاح هذا النموذج للاذخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة ترجم ذلك في عام 1981 بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيراً مصرفياً لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا ورفع النتائج للحكومة وكانت النتائج إيجابية إي أنه يجب عمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية؛ وهو ما تم تجسيده فعلياً في 07 أبريل من عام 1983 إصدار قانون البنوك الإسلامية **IBN** والذي أعطى الصلاحية التامة لبنك نيغارا للإشراف على البنوك الإسلامية وتنظيمها.³⁸

تلاه في 01 جويلية 1983 إقامة أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم "بنك إسلام" حيث سطرت أهدافه وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك في ظل استراتيجية الحكومة الماليزية لدعم المسلمين الماليزيين.³⁹

وبعد الأداء المشجع لبنك إسلام رسمت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، ففي عام 1993 قدم بنك نيغارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) نظام مصرفي ثنائي سمي بـ "نظام المصرفية الإسلامية" **IBM** أو نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية من أجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أقصر فترة ممكنة، ونتيجة لذلك سمح للبنوك التقليدية المشاركة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية من مرافقها الموجودة، فاستجاب 24 بنك تقليدي لتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية من خلال فروعها البالغة 1663 فرعاً.⁴⁰

وبعد الأزمة المالية لعام 1997، وتغير البيئة الحاضنة للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، سمحت للحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثاني، وهو بنك "معاملات ماليزيا" في عام 1999 لتسريع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية، متبوعاً بمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه في عام 2001، وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحويل إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة؛ حيث هدف هذا التحويل إلى تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو تحقيق 20 بالمائة من إجمالي حصة السوق المصرفي في 2010، كما عرفت هذه الفترة السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية،

³⁸ Muhammad Ridhwan AB Aziz, Islamic banking and finance in Malaysia: System, Issues and challenges, USIM publisher, Malaysia, 2013,p:11.

³⁹ Angelo M.Venardos, op.cit, p:155.

⁴⁰ Norma Md. Saad & All, Macro Economic Application in South East Asian Countries, International Islamic University of Malaysia Press, Kuala Lumpur, 2004, p:52

فبدأ كل من بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرهما من البنوك في فتح فروع والعمل في ماليزيا.⁴¹

من جهة أخرى أدى التطور التدريجي للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا في السنوات الأولى والاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي بالتمويل الإسلامي لإطلاق برنامج في 2006 لجعل ماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي (MIFC)، ووفر هذا البرنامج لماليزيا منصة لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى الأسواق الدولية وفتح المجال للمؤسسات المالية لتوسيع الأنشطة المالية الإسلامية من خلال الاستفادة من وجود النظام المالي الإسلامي الشامل والبيئة الداعمة.⁴² وتعزز ذلك سنة 2011 بوضع مخطط ثاني طويل المدى للنظام المالي سمي بـ "مخطط القطاع المالي 2011-2020" في إطار رؤية 2020 وهو عبارة عن خطة استراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي ومن أهم أهدافها مسألة "تدويل التمويل الإسلامي".

وعرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013، وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للمثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، ومع بدء تطبيق هذا القانون ألغيت عدة تشريعات منفصلة أخرى وهي قانون البنوك الإسلامية لعام 1983، وقانون التكافل 1983، وقانون أنظمة الدفع 2003 وقانون الرقابة على النقد 1953، ومن بين السمات البارزة لهذا القانون الشامل هو فرض الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من النظام المالي الإسلامي في ماليزيا.⁴³

⁴¹ Shahrul Azman bin Abd Razak, Islamic or Islamizing Banking Product: Reconsidering Product

Development's Approaches in the Malaysian Islamic Banking Industry, PhD Thesis of Philosophy, University of Erfurt, Germany, 2014, p:18

⁴² Central Bank of Malaysia, laws of Malaysia, Act 756: Islamic Financial Services , 22 Mar 2013, p:1.

⁴³ Central Bank of Malaysia, laws of Malaysia, Act 756: Islamic Financial Services , 22 Mar 2013, p:1.

المطلب الثاني: مكانة التمويل الإسلامي في النظام المالي الكلي الماليزي

أعطى مشروع "المصرفية الإسلامية" دفعا قويا للتمويل الإسلامي في ماليزيا، حيث عرفت حركة العمل المصرفي اتجاها تصاعديا، وسجل نموا سنويا متوسطا قدره 49 % من حجم الأصول خلال الفترة 1995-1999 وخلال عام 2000 واصل القطاع المصرفي الإسلامي تسجيل نمو قوي للأصول بنسبة 30 % لتصل إلى 47.1 مليار رنغت، وتعتبر ماليزيا اليوم رائدة في الصناعة العالمية للتمويل الإسلامي من حيث التنظيم والتوحيد وإصدار الصكوك وهو ما يمثل أكثر من نصف الإصدار العالمي في عام 2015، فقد ذكرت وكالة "فيتش" في تقريرها لعام 2015 أن التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا بلغ 390 مليون رنغت مع نهاية عام 2015، أي ما يعادل 27 % من قروض نظامها المصرفي كما بلغت نسبة نمو التمويل الإسلامي 16.2 % في عام 2015 وكان معدل نمو سنوي بلغ 18.2 % منذ عام 2011 مقارنة بمتوسط نمو بلغ 7 % بالنسبة للبنوك التقليدية.⁴⁴

واليوم وبعد حوالي 33 سنة من انطلاقه يتمتع التمويل الإسلامي بميزة تنافسية راسخة ومعتزف بها وينمو في ظل محيط يتعزز باستمرار البيئة التشغيلية والتنظيم والأنظمة الضريبية المواتية، والأهم من ذلك دعم الحكومات المتعاقبة، فعلى مدى السنوات الماضية تضاعف حجم الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا وتوسع من 228 مليار رنغت نهاية ديسمبر 2009 إلى 355 مليار في نهاية ديسمبر 2015.⁴⁵ وهو ما يوضحه الجدول التالي:

⁴⁴ Reuters's articles, Fitch: Islamic Finance in Malaysia: An Evolved Sector, available on: <http://www.reuters.com/article/idUSFit948982>, consult : 03 /10/2015.

⁴⁵ Bank Negara , Monthly Statistical Bulletin, Dec 2015, available on: <http://www.bnm.gov.my/consult: 07 /1/2016>

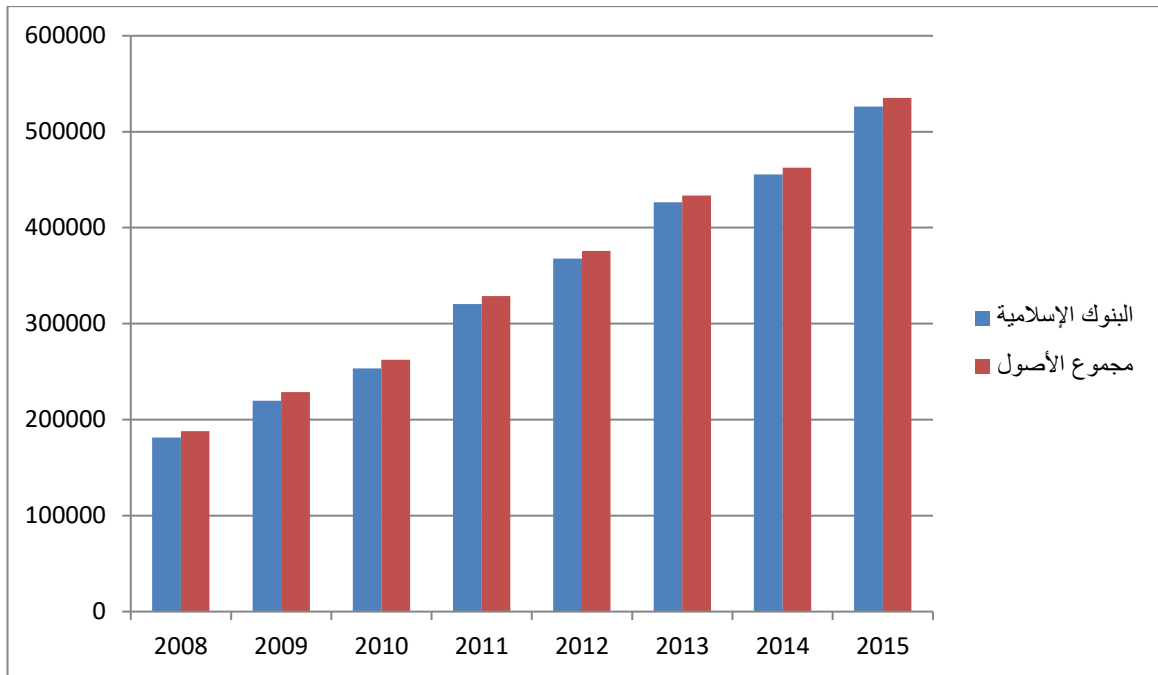
الجدول رقم (1): تطور مجموع الأصول والودائع والقروض في المصارف الإسلامية الماليزية

للفترة 2008-2015

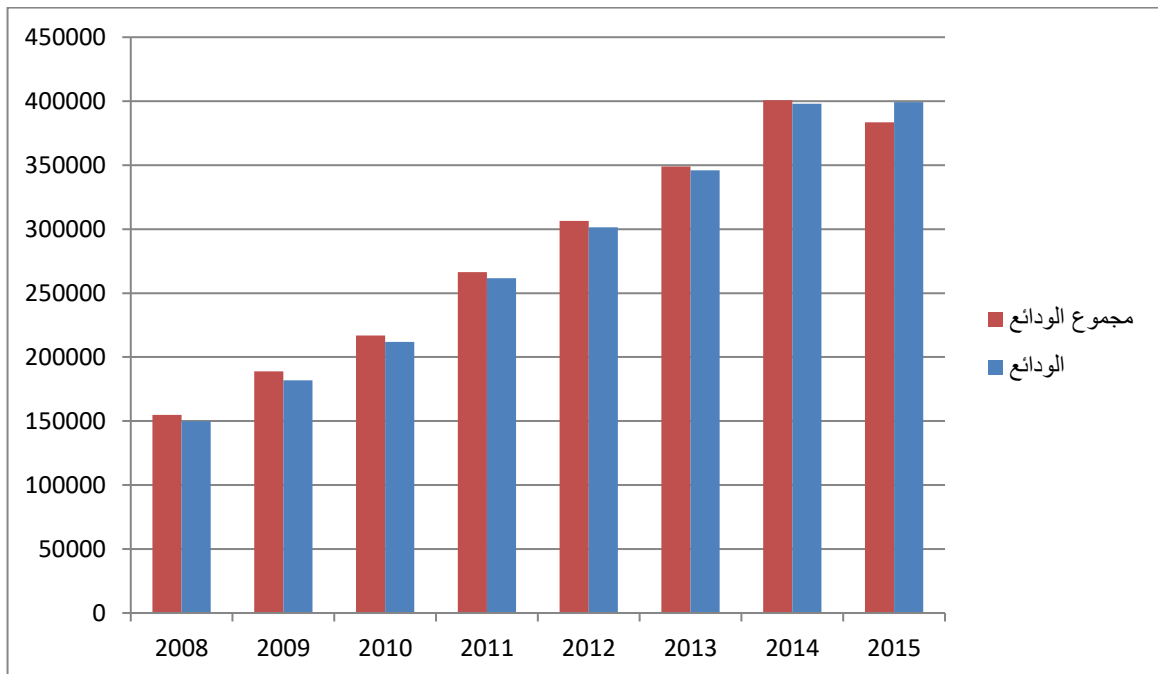
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008		
526347	455411	426430	367686	320519	253516	219848	181360	البنوك الإسلامية	الأصول
9021	7027	7093	8268	8131	8867	8702	6740	النوافذ الإسلامية	
535368	462438	433523	375954	328649	262382	228550	188099	مجموع الأصول	
399321	398041	345889	301537	261542	211837	181877	149932	البنوك الإسلامية	الودائع
3340	2639	3058	4919	4845	5116	66962	4770	النوافذ الإسلامية	
402661	400680	348947	306457	266387	216953	188839	154702	مجموع الودائع	
383494	329643	277491	227655	190938	154066	128207	99857	البنوك الإسلامية	القروض
974	532	428	397	446	508	659	574	النوافذ الإسلامية	
384468	330174	277920	228052	191384	154575	128866	100432	مجموع القروض	

Source : Bank Negara Malaysia, **Monthly Statistical Bulletin**, Malaysia, Dec 2015.

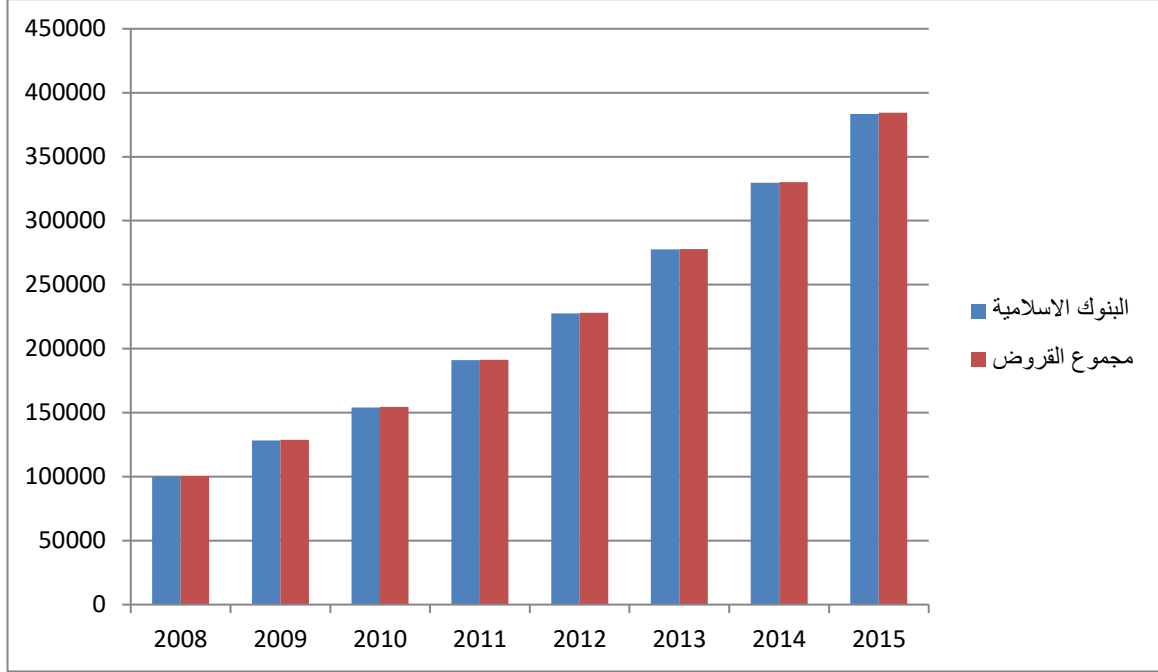
الشكل 1: تطور مجموع الأصول في المصارف الإسلامية الماليزية للفترة 2008-2015



الشكل 2: تطور مجموع الودائع في المصارف الإسلامية الماليزية للفترة 2008-2015



الشكل 3: تطور مجموع القروض في المصارف الإسلامية الماليزية للفترة 2008-2015



المطلب الثالث: خصائص التجربة الماليزية

أولاً: دور الدولة الرئيسي في دعم الإقتصاد

لقد حققت الدولة التنمية، العدالة الاجتماعية، تأهيل الموارد البشرية وترجم هذا اقتصادياً من خلال إقامة نظام اقتصادي مزدوج زواج بين النظام الإسلامي والرأسمالي فكانت سوق مالية متطورة قوية التنظيم والإشراف والإطار القانوني والحوكمة مما أضفى عليها طابع الكفاءة والشفافية.

إن المركزي الماليزي يضع نصب عينيه تطوير النظام المالي الإسلامي منذ ثلاثة عقود معتبراً أن هذا النظام جزء لا يتجزأ من النظام المالي الدولي، وهذا ما جعله يتبوأ المركز الدولي للزعامة المالية والمركز التربوي في المالية الإسلامية.

الهيكل التنظيمية في ماليزيا نجدها تقريبا مكتملة مقارنة بالدول الأخرى وكل ذلك قد تحقق عبر الخبرات والمهارات التي اكتسبها الماليزيون في مجال المصارف الإسلامية وأسواق المال الإسلامية.

ثانياً: الريادة

- يحسب لماليزيا إقامة أول سوق نقدي إسلامي بين البنوك وإدارة السيولة.

- لديها سوق أولية عميقة وسوق ثانوية نشطة ونظام تسوية فعال.
- يمتاز النظام الاقتصادي الماليزي ببعض التطبيقات والمؤسسات المالية كنظام التكافل كمنهج إسلامي لشركات التأمين وصندوق الزكاة وكذلك صندوق الحج.

ثالثا: العالمية

- التجربة الماليزية في الأوراق المالية الإسلامية هي الوحيدة التي عبرت الحدود إلى أسواق مالية خارجية بنسبة ترواحت بين 12 بالمائة إلى 15 بالمائة وهي أكبر سوق سندات إسلامي حيث تم فيه إصدار ثلاثة أرباع الصكوك الإسلامية العالمية على مدى العقد الماضي⁴⁶ ومنتجاتها وجذابة للمستثمرين والمصدرين العالميين.
- أضحت النظام المالي الإسلامي في ماليزيا النظام الأمثل للاقتصاد الإسلامي المتطور وساعده على هذا التنامي الاقتصادي الكبير وجوده في بيئة تتصف بالمزيد من الحرية والتنافس، وذلك تماشيا مع الإدماج المتزايد بين النظام المالي الإسلامي والساحة المالية الإسلامية العالمية.
- إن النظام المالي الإسلامي استطاع التأثير على النظام التقليدي في المعاملات الإسلامية وتفوق عليه من ناحية الصلاحية والسلامة في ظل الأزمة المالية وساهم إدراج المشتقات المالية كمنتج من منتجات الهندسة المالية في سوق الأوراق المالية بشكل إيجابي في نمو وفاعلية هذه الأخيرة وجذب الاستثمار الأجنبي.
- الأدوات الإسلامية المستخدمة في أسواق المال في تطور مستمر وسوق المال الماليزية من حيث الحجم تعتبر كبيرة للغاية وأن المصارف الإسلامية الماليزية تساهم فيها بنسبة عالية تصل في المتوسط إلى 25 %.

رابعا: هيكل النظام المالي

يتم إنشاء نظام بنكي مزدوج إسلامي وتقليدي يسيران بشكل متوازي، وقد حقق هذا النظام نجاحا ملحوظا أيضا حتى أن الأزمة الاقتصادية الأخيرة نفسها أظهرت أهمية البنك الإسلامي ولم يقتصر النشاط الاقتصادي الإسلامي على البنوك بل تعداها لمشاريع مالية أخرى مثل سوق المال الإسلامي وسوق

⁴⁶ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، بحث منشور في مجلة جامعة عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، عدد 2، 2007، ص ص 21-22.

المشتقات المالية الإسلامية وشركات التكافل وإعادة التكافل وصناديق الاستثمار وغيرها وبهذا نستنتج بأن النظام المالي الإسلامي إن لم يكن بديلاً للنظام الرأسمالي كان الجزء المكمل له كما توجد في ماليزيا سوق أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بنسبة تفوق 88 %، والدولة هي أكبر مصدر للصكوك الإسلامية في العالم، كما يوجد بها ما يزيد عن 13 صندوق استثمار جماعي إسلامي كخطوة أساسية نحو تجسير الفجوة وتوثيق العلاقات بين اقتصاديات بلدان الشرق الأوسط وجنوب آسيا في هذا المجال كما تسمح الحكومة الماليزية بملكية الأجانب بنسبة 100 % لشركات إدارة الصناديق الإسلامية وذلك تماشياً مع سعيها إلى اجتذاب المزيد من الفاعلين الرئيسيين في مجال الصناديق.

المبحث الثاني: تطور حجم إصدارات الصكوك في ماليزيا

المطلب الأول: تطور الصكوك الإسلامية المصدرة في السوق المالية في ماليزيا

شهدت الصكوك الإسلامية تطورا كبيرا في ماليزيا وهذا ما يظهر من خلال الجدول التالي

الجدول (2): تطور إجمالي الصكوك الإسلامية من إجمالي السندات في بورصة ماليزيا

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الصكوك الإسلامية (RM)	43.32	42.02	121.3	43.2	34	40.33	87.9	71.09
مجموع السندات الكلية (RM)	62.66	75.83	158.8	140	57.5	63.58	112.33	103.3
نسبة الصكوك إلى السندات الكلية %	69.13	55.41	76.4	30.85	59.13	63.43	70.23	68.81

Source : Securities Commission, Annual Report, (2006.2008.2010.2012).

نلاحظ من خلال الجدول نسبة الصكوك المصدرة خلال الفترة 2012/2005 كانت في تزايد مستمر متخطية ال 50 % في جميع السنوات ما عدا سنة 2008 فكانت الصكوك أقل من السندات التقليدية وهذا بسبب التخوف من الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم سنة 2008، ثم عاودت الصكوك الإسلامية تحقيق أداء جيد متفوقة على سوق السندات التقليدية في بورصة ماليزيا وخاصة في السوق الأولي (سوق الإصدار)، ويعود هذا الأداء الجيد إلى الإستراتيجيات التي قامت بها الحكومة الماليزية، حيث بدأت الإستراتيجية الأولى من عام 2001 إلى عام 2004 وتم التركيز فيها على دعم المؤسسات المحلية والثانية ركزت فيها على جعل البورصة الماليزية أكثر انفتاحا وهذا ما لاحظناه من 2005 إلى 2006 والفترة 2007-2010 اعتمدت فيها السوق المالية الإسلامية على جذب الاستثمارات الأجنبية وهذا ما تجلى من خلال ارتفاع نسبة إصدارات الصكوك لولا الأزمة العالمية في هذه الفترة وما بعدها.

المطلب الثاني: نسب إصدارات ماليزيا بين الصكوك والسندات
الجدول رقم 3: نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية من إجمالي الصكوك وكذا إجمالي السندات وحجم
السندات التقليدية

السنة	سندات تقليدية	الصكوك	مختلطة	إجمالي سندات	نسبة صكوك الإسلامية من المجموع %
2008	96.75	33.23	1	139.99	23.73
2009	23.53	33.95	-	57.48	59.66
2010	23.25	38.32	2	63.58	60.27
2011	29.92	78.9	3.5	112.33	70.23
2012	32.2	71.09	-	103.22	68.77
2013	48.44	99.12	0.5	148.07	66.94
2014	42.07	76.07	20	138.14	55.06
2015	61.63	48.33	8.5	118.46	40.79
2016	77.26	63.72	-	140.98	45.19
2017	93.75	94.15	-	187.91	50.1
2018	37.1	50.96	1.8	89.87	56.7

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لبنك ماليزيا المركزي.

التعليق على الجدول:

من خلا الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية من إجمالي الصكوك خلال سنوات الدراسة كان في ارتفاع مستمر انطلقا من عام 2008 حتى عام 2011 حتى بلغ نسبة 70 بالمائة من إجمالي الصكوك وهو رقم كبير جدا ما يعطينا نظرة واضحة حول التوجه المالي للصرافة الإسلامية؛ هذه النسبة بدأت بالانخفاض تدريجيا خلال الأربع سنوات التالية حتى عام 2015 حتى انخفضت حتى توقفت عند معدل 40 بالمائة؛ لتعود للارتفاع بشكل نسبي في الأربع سنوات التي تلتها لتقف عند مستوى 56 بالمائة.

أما فيما يخص نسبة السندات التقليدية إلى إجمالي السندات فقد شهدت انخفاضا متواليا انطلقا من عام 2009 وصولا إلى عام 2013 حيث عاودت الارتفاع عامي 2014 و 2015 لتستمر في التذبذب في سنوات الدراسة الباقية بين انخفاض وارتفاع بنسب قاربت الـ 50 بالمائة.

المطلب الثالث: نسب تنوع إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا
الجدول رقم 4: نسب تنوع إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا

السنة	مشاركة	مراجحة	مضاربة	اجارة	وكالة	مركبة	استصناع	بيع لأجل
2008	51.4	1.3	1.2	14.5	-	28.2	0.2	3.1
2009	99.6	0.4	-	-	-	-	-	-
2010	42.1	8.2	0.6	34	-	14.9	-	0.2
2011	64	9	5	13	9	-	-	-
2012	19	55	2	9	8	7	-	-
2013	30	32	-	4	24	10	-	-
2014	8.42	79.49	2.63	1.31	3.94	4.21	-	-
2015	12	66	-	7	10	5	-	-
2016	-	-	-	-	-	-	-	-
2017	-	-	-	-	-	-	-	-
2018	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك ماليزيا الماليزي
التعليق على الجدول:

تناول الجدول نسب تنوع إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال سنوات الدراسة، حيث يظهر لنا جليا هيمنة صكوك المشاركة من العام 2008 وحتى العام 2011 على المركز الأول من الإصدارات ليأتي العام 2012 ومعه انتقلت المراجحة إلى المركز الأول بنسبة بلغت 55 بالمائة لتستمر في مركزها خلال سنوات الدراسة؛ فيما جاءت الإجارة وبعدها والصكوك المركبة وبيع لأجل والاستصناع بنسب صغيرة جدا خلال مدة الدراسة.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الصكوك الإسلامية في النمو الاقتصادي الماليزي

لقد شهدت الصكوك الإسلامية منذ اعتمادها كمنتج من منتجات الهندسة المالية الإسلامية موجة نمو تصاعدية كسبت بها مكانة من إجمالي السندات

المطلب الأول: تطور الصكوك الإسلامية المصدرة في السوق المالية في ماليزيا

شهدت الصكوك الإسلامية تطورا كبيرا في ماليزيا وهذا ما يظهر من خلال الجدول التالي

الجدول 5: تطور إجمالي الصكوك الإسلامية من إجمالي السندات في بورصة ماليزيا بالرنغيت الماليزي

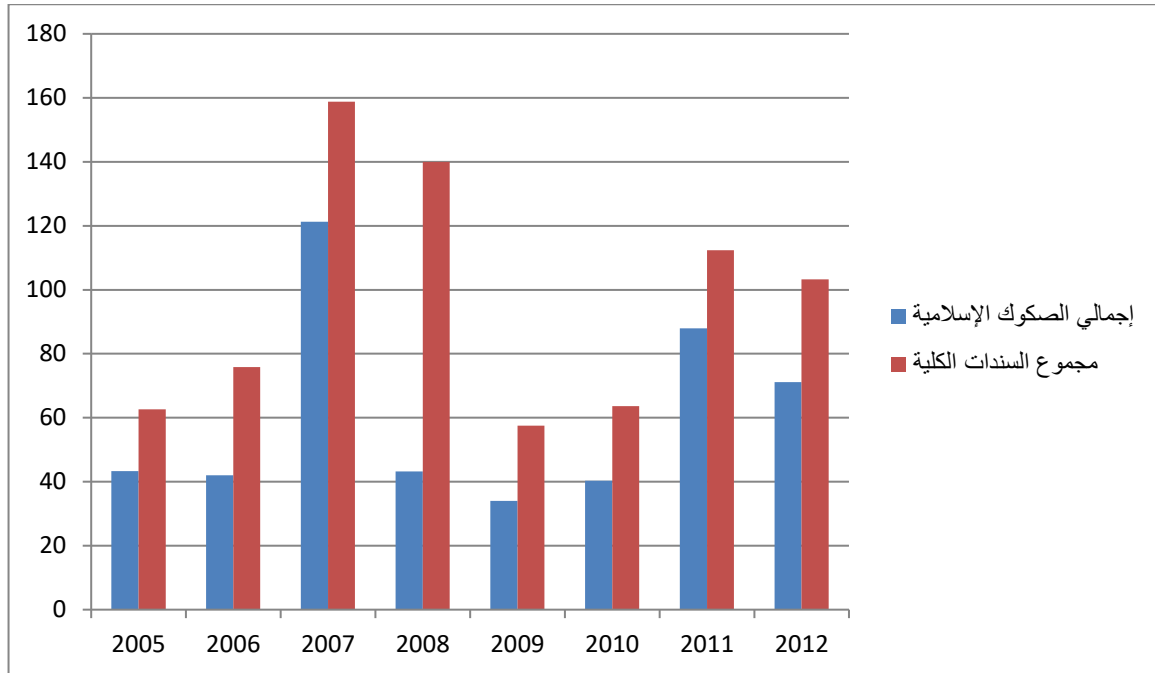
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الصكوك الإسلامية (RM)	43.32	42.02	121.3	43.2	34	40.33	87.9	71.09
مجموع السندات الكلية (RM)	62.66	75.83	158.8	140	57.5	63.58	112.33	103.3
نسبة الصكوك إلى السندات الكلية %	69.13	55.41	76.4	30.85	59.13	63.43	70.23	68.81

Source : Securities Commission, Annual Report, (2006.2008.2010.2012).

نلاحظ من خلال الجدول نسبة الصكوك المصدرة خلال الفترة 2012/2005 كانت في تزايد مستمر متخطية ال 50 % في جميع السنوات ما عدا سنة 2008 فكانت الصكوك أقل من السندات التقليدية وهذا بسبب التخوف من الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم سنة 2008، ثم عاودت الصكوك الإسلامية تحقيق أداء جيد متفوق على سوق السندات التقليدية في بورصة ماليزيا وخاصة في السوق الأولي (سوق الإصدار)، ويعود هذا الأداء الجيد إلى الإستراتيجيات التي قامت بها الحكومة الماليزية، حيث بدأت الإستراتيجية الأولى من عام 2001 إلى عام 2004 وتم التركيز فيها على دعم المؤسسات المحلية والثانية ركزت فيها على جعل البورصة الماليزية أكثر انفتاحا وهذا ما لاحظناه من 2005 إلى

2006 والفترة 2007-2010 اعتمدت فيها السوق المالية الإسلامية على جذب الاستثمارات الأجنبية وهذا ما تجلى من خلال ارتفاع نسبة إصدارات الصكوك لولا الأزمة العالمية في هذه الفترة وما بعدها.

الشكل 4: تطور إجمالي الصكوك الإسلامية من إجمالي السندات في بورصة ماليزيا بالرنجت الماليزي



المطلب الثاني: نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية من إجمالي السندات مقارنة بمعدل النمو

الجدول التالي يوضح تطور تطور مساهمة الصكوك الإسلامية من إجمالي السندات مقارنة بمعدلات النمو كنسبة مئوية مقارنة بمعدلات النمو الإقتصادي

الجدول 6: نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية من إجمالي السندات مقارنة بمعدل النمو خلال الفترة

2018 - 2004

السنة	نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية	معدل النمو
2004	72.3	6.8
2005	69.13	5.0
2006	55.41	5.5
2007	76.44	6.3
2008	30.9	4.83
2009	59.1	-1.51

7.42	63.4	2010
5.19	70	2011
5.64	68.8	2012
4.70	67	2013
6.00	55.1	2014
5.09	40.8	2015
4.22	45.2	2016
5.90	50.11	2017
15.94	56.72	2018

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك ماليزيا الماليزي.

نلاحظ من خلال الجدول تغيرات نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية من إجمالي الصكوك حيث انه وانطلاقاً من عام 2004 سجلت نسبة مساهمة الصكوك نسبة عالية تجاوزت الـ 70 بالمائة مقابل معدل نمو بلغ نسبة كبيرة مقارنة بالسنيين التي تلتها، ثم شهدت نسبة مساهمة الصكوك انخفاضا طفيفا في سنتي 2005 و 2006 قابلها انخفاض في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1.3 بالمائة، لتعود هذه الأخيرة للارتفاع حتى وصلت إلى 6.3 بالمائة قابلها ارتفاع في نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية حيث بلغ 76.44 بالمائة من إجمالي الصكوك؛ ثم جاءت أزمة الرهن العقاري لتسبب انخفاضا طفيفا في حجم النمو الاقتصادي توقف عند 4.83 وكذلك انخفاضا في نسبة مساهمة الصكوك، وبالرغم من مرور الأزمة وارتفاع نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية في إجمالي الصكوك في عام 2009 إلا أن معدلات النمو الاقتصادي استمرت في الانخفاض حتى بلغت أدنى مستوياتها وتوقف عند -1.51 بالمائة، يرجع ذلك إلى الساسة الاقتصادية التي اعتمدها الدولة الماليزية حيث اعتمدت التحرر الاقتصادي بما في ذلك إلغاء إرشادات لجنة الاستثمار الأجنبي الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات التضخم؛ ومع استمرار التعافي من هذه الأزمة والارتفاع في معدل مساهمة الصكوك الإسلامية في إجمالي الصكوك خلال المدة ما بين 2010 إلى 2013 ارتفعت معها معدلات النمو لتبلغ معدل 4.7 بالمائة، ثم في العام 2014 انخفضت نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية من إجمالي مساهمة الصكوك لتبلغ 55.1 صاحبها ارتفاع في النمو بلغ نسبة 6.0 بالمائة، ثم في العام 2015 انخفضت نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية من إجمالي مساهمة الصكوك حتى معدل 40.8 بالمائة رافقها انخفاض في معدل النمو توقف عند 5.09 بالمائة، بعد ذلك شهدت سنوات 2016 2017 2018 ارتفاع في نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية من إجمالي مساهمة الصكوك ارتفاعا كبيرا حتى بلغ نسبة 56.72 بالمائة رافق هذا الارتفاع ارتفاعا كبيرا في معدل النمو والذي سجل أعلى مستوى خلال فترة الدراسة توقف عند 15.94 بالمائة؛ ويرجع هذا الارتفاع الكبير

إلى القوة الاقتصادية التي جعلت من ماليزيا في مصاف الدول المتقدمة حيث بلغت المرتبة الثالثة في جنوب شرق آسيا بعد سنغافورة وبروناي.

خلاصة الفصل الثاني:

ما يميز التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية هو أنها تجربة بدأت لتستمر وتتمو، فالهدف مرسوم ومحدد، والتجربة تحظى بأولوية ودعم حكومي. كما أنها دعمت بعدد كبير من الجامعات ومراكز البحث التي تهتم بالتطوير والابتكار في هذا المجال، وطرحه للتعامل به كمنتج من منتجات الهندسة المالية الإسلامية؛ وباعتبار أن الصكوك الإسلامية أحد أهم منتجات الهندسة المالية الإسلامية وعمودها الأساسي فقد ساهمت وبشكل كبير في الدفع بعجلة النمو الإقتصادي حيث أن هناك علاقة طردية بين تطور حجم التعامل بالصكوك الإسلامية وبين النمو الإقتصادي للبلاد، وهذا ما اتضح جليا خلال هذا الفصل حيث كانت كل المؤشرات تشير إلى ذلك، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى الصمود الذي تقدمه منتجات الهندسة المالية الإسلامية عامة والصكوك الإسلامية خاصة في وجه الأزمات التي تعصف بالاقتصاد كل فترة.

الخاتمة

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تحكمها مجموعة من الضوابط والأحكام المتوافقة والشريعة الإسلامية، وتجعلها ذا خصوصيات تنفرد بها المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، سواء في آلية عملها، أو من حيث الأنشطة والخدمات التي تقدمها، أو من حيث الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

إن أداء المصارف الإسلامية لمختلف الأعمال والأنشطة في بيئة معولمة تتميز بحدة التنافسية، جعلها تواجه مجموعة من التحديات التي وجب عليها أن تتجاوزها لتضمن الحفاظ على بقائها واستمرارية عملها في ظل النظام المصرفي العالمي؛ إن هذا لا يتحقق إلا بالعمل على استقطاب أكبر شريحة من المتعاملين، وذلك من خلال إشباع مختلف احتياجاتها التمويلية والاستثمارية المتعددة والمتجددة، وهذا لا يتأتى إلا بتبني مفهوم الهندسة المالية التي تقوم على توفير تشكيلة من المنتجات لهذا الغرض مع مراعاة الجانب الشرعي؛ إن أهم ما يميز منتجات الهندسة المالية القائمة على المبادئ والقيم الإسلامية، أنها وليدة التراث الفقهي، حيث تقوم على توسيط السلع التي تعتبر الأساس في توليد القيمة الحقيقية المضافة بما يحقق دفع عجلة النمو الاقتصادي، إلا أن البيئة التي تنشط في ظلها المصارف الإسلامية، حتمت عليها أن تتبنى منتجات الهندسة المالية التقليدية، والعمل على تكيفها بما يتوافق وضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي؛ وهو الأمر الذي جعلها تتحرف عن مسارها الصحيح، وتواجه العديد من الانتقادات التي جاءت للنظر في إعادة تقويم مسارها، ومحاولة تصحيح مسارها بما يضمن الارتقاء بالصناعة المصرفية الإسلامية.

ومن خلال هذه الدراسة التي تناولت الموضوع نستعرض النتائج المتوصل إليها كالتالي:

أولاً: نتائج الدراسة النظرية

- أن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية وفق الشريعة الإسلامية، تهدف إلى تحقيق الأرباح دون اعتماد مبدأ الفائدة في الأخذ والعطاء.
- تهدف المصارف الإسلامية إلى استقطاب الودائع وتميئتها واستثمار الأموال وتحقيق الأرباح وتقديم الخدمات المصرفية وتوفير التمويل للمستثمرين وتنمية الموارد البشرية وتطبيق الأحكام الشرعية في المعاملات الشائعة وغيرها من الأهداف.
- تعرف الهندسة المالية الإسلامية مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار أحكام الشرع الحنيف.
- تنقسم منتجات الهندسة المالية الإسلامية إلى منتجات مستحدثة والتصكيك الإسلامي.

ثانياً: نتائج الدراسة التطبيقية

- تركيز إصدارات سوق الصكوك الماليزية على صكوك المرابحة وصكوك البيع بثمن آجل وصكوك الاستصناع، وهذا لتسهيل وتشجيع العمل بالصكوك في حين تم ظهور صكوك جديدة تتمثل في صكوك المضاربة والإجارة والمشاركة، وهذا لوجود القبول العام لها مما زاد في إصدارها وتداولها بشكل كبير، حيث تمثل صكوك المشاركة أكثر من نصف الصكوك المصدرة.
- انعكس أثر إصدار الصكوك الإسلامية بالإيجاب على مؤشرات سوق الأوراق المالية الماليزية، حيث كلما كان إصدار الصكوك الماليزية كبيراً من حيث القيمة سيؤدي بالمقابل إلى تحريك وتفعيل سوق الأوراق المالية الماليزية.
- هناك علاقة طردية بين نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية من إجمالي الصكوك من جهة ومعدل النمو من جهة أخرى.
- تحظى الصكوك بحصة كبيرة من معاملات المصارف الإسلامية الماليزية.
- باعتبار الصكوك الإسلامية أحد منتجات الهندسة الإسلامية فهي تؤثر إيجاباً على معدل النمو.

ثالثاً: المقترحات

- تفعيل البحث في التراث الفقهي عن المنتجات المالية الأصيلة التي تعكس ضوابط المعاملات المالية الإسلامية، وتساهم في الارتقاء الفعلي بالصناعة المالية الإسلامية، والابتعاد ما أمكن عن محاكاة المنتجات المالية التقليدية التي أطلق عليها "أسلحة الدمار المالي الشامل" بسبب آثارها السلبية على الاقتصاد ككل.
- وضع فتوى شرعية موحدة لكل منتج مالي، لتضمن من خلاله تحقيق المصادقية الشرعية للمنتج.
- ضرورة تكوين الموارد البشرية العاملة بالمصارف الإسلامية في الجانب الشرعي ليحسن ذلك من كفاءة أساليب المعاملات المالية.

رابعاً: آفاق الدراسة

إن البحث في موضوع دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية قد فتح لنا باباً لطرح جملة من التساؤلات حول جوانب متعددة في مجال الهندسة المالية وأهميتها العلمية والعملية، والتي يمكن إدراجها في المواضيع التالية:

- دور الهندسة المالية في إدارة مخاطر المنتجات المالية الإسلامية.
- التحوط بالعقود المالية الإسلامية كآلية بديلة لمنتجات التحوط التقليدي ودورها في دعم العمل المصرفي الإسلامي.

- التقييم الشرعي والاقتصادي للتجربة الماليزية في مجال الهندسة المالية.
- دور منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

❖ القرءان الكريم.

❖ الكتب:

- عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية ، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، بحوث في المصارف الإسلامية.
- إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك لإسلامية، دار النفائس، عمان
- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان
- علاء الدين زعتري، المصارف وماذا يجب أن يعرف عنها، دار غار حراء، دمشق
- رفيق يونس المصري ، دار المكتبي، دمشق
- محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان
- عبد الحميد محمود بعلي، الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.
- فارس مسدور، التمويل الإسلامي: من الفقه غلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، الجزائر.
- عبد الستار أبو غدة، المصرفية الإسلامية خصائصها وآلياتها وتطويرها، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق.
- عبد الحليم غربي، الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مجلة الباحث.
- وهبة الرحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق.
- العلامة ابن منظور، لسان العرب المحيط، ج2، دار الجيل، بيروت.
- أميرة عبد اللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- رفيق يونس المصري، النظام المصرفي الإسلامي، دار المكتبي، دمشق.

- فتح الرحمان علي محمد صالح، أدوات السوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية، مجلة المصرفي
- سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، السعودية.
- علي موسى حنان، محمد الأمين خنيوة، منتجات الهندسة المالية الإسلامية (الواقع والتحديات)، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية.
- سامر مظهر قنطججي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار شعاع، سوريا.
- رفعت محمود نشات، مبادئ الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر
- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، ايداد الجوهري، تحليل نماذج الانحدار الخطي نظرية وتطبيقات، دار صفاء، الأردن.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، بدون ناشر، مكة المكرمة.
- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي، النظرية والتطبيق، دار وائل، عمان، الاردن.
- تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الاول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر
- نصيب رجم، الاحصاء التطبيقي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.
- خالد العبادي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

❖ المذكرات والاطروحات:

- بوديعة صبيحة خديجة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة المسيلة، 2015.
- أمال لعمش، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.
- ساسية جدي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

- حمزة شودار، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
- عاشور بدار، المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار البسيط في التبوؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، قسم العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية ادارة الاعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- جعفر و سحاسورياني، سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته، جامعة اليرموك، 2006.

مراجع اجنبية

- دومنيك سلفاتور، ملخصات شوم: نظرية ومساائل محلولة في الاحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة: سعية حافظ منتصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، نيويورك
- Colin drury, Management and cost Accounting fourth Edition, interationalthom son publishing com pany, New York,2003,P676
- Reuters's articles, Fitch: Islamic Finance in Malaysia: An Evolved Sector, available on:
<http://www.reuters.com/article/idUSFit948982>, consult : 03 /10/2015.
- Bank Negara , Monthly Statistical Bulletin, Dec 2015, available on:
<http://www.bnm.gov.my/consult: 07 /1/2016>
- Shahrul Azman bin Abd Razak, Islamic or Islamizing Banking Product: Reconsidering Product Development's Approaches in the Malaysian Islamic Banking Industry, PhD Thesis of Philosophy,University of Erfurt, Germany, 2014, p:18
- Central Bank of Malaysia, laws of Malaysia, Act 756: Islamic Financial Services , 22 Mar 2013, p:1.

- Central Bank of Malaysia, laws of Malaysia, Act 756: Islamic Financial Services , 22 Mar 2013, p:1.
- Muhammad Ridhwan AB Aziz, Islamic banking and finance in Malaysia: System, Issues and challenges, USIM publisher, Malaysia, 2013,p:11.Angelo M.Venardos, op.cit, p:155.
- Norma Md. Saad & All, Macro Economic Application in South East Asian Countries, International Islamic University of Malaysia Press, Kuala Lumpur, 2004, p:52
Angelo M. Venardos, Islamic banking and finance in South-east Asia : Its development and future, World Scientific Publishing, Singapore, 2005, p:156.
- Wan Sulaiman Bin Wan Yusoff Alfattani, Malaysian experiences on the development of islamic economics, banking and finance, Seventh International Confer ence on Islamic Economics, Center of Islamic Economics Research, King Abdulaziz University, Jeddah, KSA, 2008, p: 406.

التقارير السنوية

- التقارير السنوية لبنك ماليزيا المركزي من سنة 2003 الى سنة 2018

المؤتمرات

- القرار رقم 72 الصادر عن مجلس الفقه الإسلامي، المؤتمر الثامن ببيروناي حول بيع العربون سامي بن إبراهيم السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة
- القرار رقم 65 الصادر عن مجلس الفقه الإسلامي، المؤتمر السابع بجدة حول عقد الاستصناع، كمال توفيق خطاب، نحو سوق مالية إسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.

دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية

The role of financial engineering in developing the Islamic industry, a case study of Malaysia

Par: BENBA MOUHAMED AMIN

Directeur:

الملخص: تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تحكمها أسس الشريعة الإسلامية حيث تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال استثمارها المباشر في مجالات الاقتصاد الحقيقي وأثبتت نجاحها في جذب المدخرات وتلبية احتياجات المتعاملين وتحقيق مصالحهم.

كما ساهمت في تحقيق نجاح كبير في تطوير عملها، من خلال تبني صيغ تمويلية مناسبة وتطوير منتجات الهندسة المالية في إطار يجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتبرز مفهوم الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها. ودورها في تطوير المصارف الإسلامية من خلال لتعرض للنقاط التالية:

- التعرف على المصارف الإسلامية.
- التعرف على البديل الإسلامي للهندسة المالية.
- التعرف على منتجات الهندسة المالية الإسلامية ومزايا تطبيقها في المصارف الإسلامية
- إبراز دور منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تطوير المصارف الإسلامية.
-

الكلمات المفتاحية: نسبة مساهمة الصكوك الإسلامية من إجمالي الصكوك , الهندسة المالية الإسلامية، معدل النمو.

Summary

Islamic banks are considered financial institutions governed by the foundations of Islamic law, as they contribute to achieving economic development through direct investment in the real economy fields and have proven successful in attracting savings, meeting the needs of clients and achieving their interests.

It also contributed to achieving great success in developing its business, by adopting appropriate financing formulas and developing financial engineering products in a framework that combines Sharia credibility and economic efficiency.

Hence, this study highlights the concept of Islamic financial engineering and its products. And its role in the development of Islamic banks by presenting the following points:

- Learn about Islamic banks.
- Learn about the Islamic alternative to financial engineering.
- Learn about Islamic financial engineering products and the advantages of their application in Islamic banks
- Highlighting the role of Islamic financial engineering products in developing Islamic banks.